المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالب:

موسى حسين.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة
د. ربيج علي	مشرفا
د.بوطورة مصطفى	رئيسا ومقررا
العاقل رقية	مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

شكر

إلى الأهل والأصدقاء

إلى الأستاذ المشرف ربيع علي

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.

No ha de haber un espíritu valiente

Siempre se ha de sentir lo que se dice

Nunca se ha decir lo que se siente

Francisco de Quevedo 1580

Abstract :

Almost observers make the consensus that with the meta-event of the end of the cold war , the algeria's foreign policy was seen turning point in it's conception in general , and in relation to arab world , when Algerian diplomacy in atlas side of regional security structure witnessed great success, this was achieved in the immediate neighbourhood.europe ,and however , the algeria policymakers marginalize the arab world as the pivotal sphere of strategic attraction,

Since the end of the 1980s Algeria has undergone major developments with important implications for its political, economic and social life. This difficult process of transformation or, perhaps more accurately, transition has been associated with success in some areas and failure in others. In it's arab foreign policy, After more than a two decades and helf , it is therefore opportune to evaluate the changes that have occurred and to explore the possible outcomes for the area . In an attempt to reveal the complex nature of this important phase of Algeria's evolution in its politics vis a vis arab world

key word: algeria, arab world, foreign policy , regional security

Résumé

La plupart des observateurs en relations internationales, arrivent à ce consensus, qu'après l fin de la guerre froide, la politique étrangère de l'Algérie a changé de conception. En effet, la diplomatie algérienne vis-à-vis le monde arabe a connu dans ce même contexte temporel une forme sévère d'indifférence, qui n'a pas été la même avec les voisins méditerranéens de l'Algérie, notamment l'Europe et les pays Sub-Sahariens.

Après la fin des années 80, l'Algérie s'est vraiment engagée dans les affaires politiques, économiques et sociales du pays. Ce différent processus s'est vu couronné de succès dans des domaines, mais pas dans d'autres.

Dans ce même contexte, la politique de l'Algérie vis-à-vis des pays arabes, demeure très réticente pour ne pas dire très insuffisante, dans la mesure ou on détecte bien des lacunes en matière de coopération avec ces pays.

Cette étude permettra donc, de jeter un coup d'œil sur l'avancement des relations de l'Algérie avec les pays arabes et de constaté les insuffisances qui demeurent présente.

مقدمة

مقدمة:

إن مفهوم الإقليمية (Le Régionalisme) كان أحد المواضيع الأساسية في مجال التنظيم الدولي، حيث دار جدل طويل حول العالمية في مواجهة الإقليمية، وأي المنهجين يجب اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فاقترح البعض إنشاء تنظيم عالمي يضم كل دول العالم، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي السبيل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، لأن التنظيم على المستوى الإقليمي أسهل منه على المستوى العالمي، كما إنه أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة منه على المستوى العالمي، وهنا، لم يكن ينظر إلى الإقليمية باعتبارها بديلاً من العالمية، بل هي خطوة على طريق تحقيقها.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وهكذا، فإن الميثاق قد حبَّذ الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المنظمات الإقليمية في تدبير وسائل الحل السلمي للمنازعات المحلية أو الإقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن الدولي، بل إن مجلس الأمن ذاته يقوم بتشجيع تلك الآلية من آليات حل المنازعات، بل قد يحيل إليها نزاعات قد يرى أن حلها في الإطار الإقليمي الضيق قد يكون أكثر سهولة.

ومع ازدياد ثقة الدول حديثة الاستقلال بنفسها، ووعيها بضخامة التحديات التي تواجهها؛ سواء تحديات التنمية والانتصار على التخلف الموروث، أم الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مارستها الدول الاستعمارية، كان طبيعياً أن تشعر الدول حديثة التحرر بضرورة تساندها وتكتلها، وأن يتسم هذا النزوع نحو التكتل بطابع معاد للاستعمار.

وكان هذا الطابع سائداً في معظم التكتلات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، التي تمثل فضاءا مؤسساتيا يعبر عن اتفاق إرادات الوحدات السياسية ذات كيانات جغرافية وسياسية تنتمي إلى إقليم واحد.

والجزائر كغيرها من الوحدات السياسية المنتمية للجامعة، اختارت الجزائر أن تنهج سياسة تمكنها من التموضع ضمن نظام إقليمي وذلك للتعريف بسيادتها ضمنه، فمن جهة كان لجامعة الدول العربية الفضل في تدويل القضية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية بل والقيام بدور دبلوماسي فعال من خلال المبادرة في المفاوضات الدولية بشأن القضية الجزائرية آنذاك، ما دفع بالدولة الجزائرية إلى الانضمام للجامعة العربية فور الحصول على الاستقلال، ومن جهة أخرى فإن انتماء الجزائر إلى الجامعة العربية وتفعيل دورها من خلال هذه المؤسسة كان حتمية لإثبات الهوية العربية للجزائر. كما أن دور الجزائر في المنطقة العربية لا يمكن أن يكون فعالا إذا كان انفراديا، فهي تنادي بإصلاح ميثاق الجامعة للتكيف مع الواقع الدولي الجديد، وإظهار أهمية العمل الجماعي المشترك.

لم تكن جامعة الدول العربية هي الكيان التنظيمي الإقليمي الوحيد الذي انضمت إليه الجزائر بغية تعريفها بسيادتها وبصبغتها العربية، فاتحاد المغرب العربي يعتبر هو الآخر كان جديرا بذلك ففكرة المغرب العربي فكرة قديمة وأصيلة تستمد شرعيتها من التاريخ القديم ومن نضال الحركات الوطنية، ومن الخصائص الدينية واللغوية والثقافية المشتركة بين أهله وكذا المصالح و المصير المشتركين. والجزائر مدركة تمام الإدراك بضرورة وجود تنمية إلى جانب الأمن في منطقة المغرب العربي كمقاربة محورية.

المشكلة البحثية:

في ظل عالم يسوده نوع من التوازن في القوى اتجهت الدول إلى العمل أكثر على الصعيد الإقليمي، مما أدى إلى بروز أقطاب عديدة في أوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا. والجزائر بما تملكه من إمكانيات جيوسياسية ودبلوماسية تتيح لها لعب دور الفاعل الإقليمي ضمن عدة فضاءات إقليمية على غرار الدائرة العربية، حيث أن اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بهذا الفضاء جعلها مهتمة ومعنية بما يفرزه من مخرجات خاصة ذات الطبيعة الأمنية بصبغتيها الصلبة واللينة، والتي أصبحت تؤثر على التوجه الخارجي للسياسة الجزائرية، في وقت لم يعد للحدود الجغرافية أثرا في انتقاص هذه التأثيرات وذلك للارتباط بين الدول الذي له عدة أبعاد أمنية، سياسية، اجتماعية وثقافية.

ترفع المنظومة الدولية والاقتصادية الراهنة تحديات غير مسبوقة للدول العربية ،على غرار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، تحرك رؤوس الأموال، تنظيم السوق العربية، بالإضافة إلى تحسين القدرات التفاوضية الجماعية ومعالجة النزاعات البينية في المنطقة العربية، التي تعتبر أهم عائق تقف في طريق التكامل العربي.

إن مختلف القرارات المشتركة التي اتخذتها الدول العربية في سبيل الوحدة لم تدخل حيز التطبيق إلا جزئيا، ما يفسر فعاليتها المحدودة، إذ أن التكامل الإقليمي لم يلق قبول الحكومات العربية بسبب إشكالية السيادة الوطنية ومسألة التنازل عنها لأجل الصالح العام للدول العربية، ولكن لم يكف إلا ثلاث عقود حتى أصبحت هذه المقاربة تعتبر الوحيدة لتصحيح الوضع والخروج من دائرة الدول المتخلفة خاصة خلال الوضع الدولي الراهن.

إن اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالعالم العربي (مشرقه ومغربه)، ليس نتيجة لعوامل ثقافية وحضارية فقط، بل هناك اعتبارات أمنية واستراتيجية، وذلك بحكم موقع الجزائر المركزي، حيث تمثل قلب منطقة المغرب العربي بامتياز ومحورا فاعلا يمثل عاملا للتوازن في العالم العربي ككل. هذا الثقل الاستراتيجي جعلها منكشفة على كل الجهات، نظرا لشساعة الإقليم، ما ساهم في تأثر الجزائر بكل ما تفرزه بيئتها الإقليمية.

لقد ظل البعد العربي حاضرا في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية بدءا بمؤتمر الصومام 1956 حتى ميثاق طرابلس 1962، الذي نص على أن الجزائر ستعمل على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والعالم العربيين.

منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأ نوع من التلاشي في الارتباط مع الدائرة العربية (خاصة المشرق العربي) نتيجة التفكك الذي بدأ يحدث في الأمن العربي، والذي كانت أولى حلقاته الهزيمة العربية في حرب 1973. إن هذا التلاشي في حقيقة الأمر كان بفعل تلاشي الاعتماد الأمني المتبادل الذي كان بين المشرق والمغرب العربيين، حيث أصبح الفضاء الأمني الإقليمي الجزائري أقل ارتباطا بالمسائل العربية، وأصبح مستقلا بتخوفاته الأمنية الجديدة التي تحدث في الفضاء الإفريقي والمتوسطي.

ثم إن الأزمة الداخلية التي تعرضت لها الجزائر أدى إلى عزلها إقليميا وعربيا، بسبب عدم الاهتمام الذي كرسه العرب تقريبا بما كانت تعانيه، وهذا ما يعتبر مؤشرا قويا على شبه انفصال حدث في الارتباط بالدائرة العربية.

إن الغرض من هذا التشخيص هو تبيان مدى أهمية البعد العربي بالنسبة للسياسة الإقليمية الجزائرية، في ظل جو من العلاقات الدولية التي تبدي أهمية قصوى للتعاون الإقليمي في المسائل الأمنية والتنموية، الأمر الذي دفعنا إلى طرح إشكالية مبدئية مفادها:

في ظل النظام الإقليمي العربي الراهن الذي يعني من تناقضات داخلية أصبحت الآن ظاهرة للعيان، مما أدى إلى اختلال خطير في الأمن العربي، وتراجع في قومية النظام الإقليمي العربي، كيف يتحدد تفاعل سلوك السياسة الخارجية الجزائرية بمفرزات وتفاعلات الفضاء الإقليمي العربي؟

بمعنى آخر، ما مدى ارتباط الجزائر إقليميا بالعالم العربي في سياستها الخارجية؟ وما مدى تأثير إفرازات الفضاء العربي على السياسة الخارجية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

- يفترض بالدائرة العربية (من بين دوائر أخرى) أن تكون عاملا لتعزيز الأمن الإقليمي الجزائري، وإعطائها قدرة وفعالية أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة.
- إن عدم استقرار المنطقة العربية، يجعل منها مؤثرا سلبيا ومصدرا لتهديد الأمن القومي الجزائري، وبالتالي عاملا من عوامل إضعاف وتوسيع حالة انكشاف الجزائر.
- إن الإفرازات والتداعيات الراهنة للدائرة العربية، يدفع الجزائر إلى توجيه سياستها الإقليمية نحو دوائر إقليمية أكثر استقرارا وأقل تهديدا.

المقاربة المنهجية:

نعتمد في تحليل هذا الموضوع على **منهج تحليل النظم** بالدرجة الأولى، بالنظر لطبيعة الموضوع من حيث كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي، ولمميزات هذا المنهج الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل و العكس، من خلال التدرج في المستويات الثلاثة في التحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، و مستوى النظام الإقليمي ومستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، و متغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، و متغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية و الدولية، و هي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

كما تم الاعتماد للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث على **المنهج التاريخي** الذي يهتم بكل الأحداث التاريخية التي اعتمدنا عليها في هذا البحث و التي تمثل منطلقا مهما لبدأ التحليل في الموضوع المدروس لاستخراج أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في التاريخ اتجاه العالم العربي، وإن كنا قد ركزنا في دراستنا على آخر عشريتين من تاريخ الجزائر في علاقاتها مع العالم العربي، فإن هناك من الوقائع والحوادث ما لا يمكن فهمه وتفسيره دون الرجوع في التاريخ إلى أبعد من ذلك.

كما ساعدت طبيعة الموضوع على الاستعانة **بالمنهج التحليلي** و الذي اعتمدنا عليه من خلال تحليل مضمون بعض الوثائق والخطابات تحليلا كيفيا مما ساعد على فهم عمق البعد العربي للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال البيانات التي استقيناها من بعض المقتطفات من خطابات الممثلين الرسميين للدولة الجزائرية والناطقين باسمها، وكذا مقاطع من نصوص الوثائق الرسمية وكذا مضامين مبادرات الشراكة والتعاون في مختلف الميادين التي تنخرط فيها الجزائر مع الدول العربية، وهذا بغرض الوصول إلى تحديد ومعرفة مدركات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي، ومدى عمق البعد العربي بالنسبة لها.

مجالات الدراسة:

المجال الزمني:

رغم الاهتمام العشريتين الأخيرتين كفترة لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي، فلم تحصر دراستنا في مجال زمنية محدد، وإنما كانت محاولة في فهم طبيعة وتطور البعد العربي الذي لم يتجسد حديثا، وإنما كان له خلفيات تاريخية قديمة.

المجال المكاني:

لقد تم الاهتمام من خلال هذه الدراسة بالعالم العربي كمجال مكاني بالدرجة الأولى، تتفاعل من خلاله الجزائر في محيطها الإقليمي، من بين عدة فضاءات إقليمية أخرى، إن العالم العربي (المشرق العربي الكبير، والمغرب العربي) يكون فضاءا إقليميا مهما بالنسبة للجزائر، من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، وحتى الثقافية والاجتماعية.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من كونه يهتم بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة العربية بشقيها وذلك في محاولة لفهم أهمية المنطقة كدائرة جيوسياسية لها آثارها السلبية والإيجابية على الأمن الجزائري. إضافة إلى أن أهمية الموضوع تكمن في فهم الدور الإقليمي الجزائري في المنطقة العربية من خلال مواقفها في مختلف القضايا العربية.

صعوبات البحث:

شكل الانفتاح الزمني للدراسة أبرز الصعوبات التي واجهتنا طيلة انجازنا لها، لما خلقه من توسع في شتى المجالات المتعلقة بالبحث و الذي جعل من الصعوبة بمكان التحكم في الاطار العام للدراسة و حصرها في متغيرات محددة.

تعتبر قضايا السياسة الخارجية الجزائرية عامة و السياسة الخارجية تجاه الوطن العربي خاصة من بين المواضيع التي يكثر حولها الجدل فيما يتعلق بمحدداتها و ميكانيزماتها و حتى الاهداف المنتظرة من التوجهات العامة للسياسة الخارجية تجاه هذه المنطقة.

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا أيضا، هي التطورات السياسية المتلاحقة على الساحة السياسية العربية و التي تعقد من المعالجة الدقيقة للموضوع باعتبار هذه التطورات

تخلق ردات فعل من طرف الساسة الجزائريين و التي تضعنا في تساؤل مستمر حول طبيعة ومحددات التوجهات التي تنتهجها السياسة الجزائرية و مدى تأثير هذه التطورات على التوجهات الجزائرية في حد ذاتها.

أدبيات الدراسة:

لقد حالت الحداثة النسبية للموضوع، دون التطرق كثيرا لموضوع إشكاليتنا، غير أنه تم الاعتماد على عدة دراسات كانت تعتبر قريبة من موضوع دراستنا على غرار دراسة عبد الله مقلاتي **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954- 1962** [1]، أين عالج الباحث بالتحليل، العلاقات ما بين الجزائر ومختلف الدول المغاربية، والعربية في آن واحد، لفهم ما يجسده البعد العربي في السياسة الخارجية الجزائرية، كما بين الباحث أهمية التفاعل المشترك في الفضاء المغاربي، والجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تفعيل والتمكين من ذلك.

كما يجدر بنا الإشارة إلى الدراسة الحديثة التي قدمها رابح بن سليمان في إطار نيل شهادة الماجستير، والتي كانت معنونة بـ: **العلاقات الجزائرية – العربية ما بين الحربين (1919 -1939)** [2]، كانت هذه الدراسة بهدف تبيان الانتماء الجزائري القديم إلى العالم العربي في بعده الحضاري، التاريخي والديني، ما يفيد بأن مسألة أهمية العالم العربي في السياسة الخارجية الجزائرية أصبحت غير قابلة للشك، كما أوضح الباحث درجة الارتباط الاجتماعي للجزائر بالعالم العربي، وذلك متجسد من خلال العديد من الهجرات التي قام بها الجزائريون نحو البلاد العربية عبر التاريخ.

ثم دراسة **السيد ياسين**، وآخرون، التي جاءت بعنوان **الوطن العربي بين قرنين** ، وقد كانت هذه الدراسة تشخيصية لوضع العالم العربي في تداخلاته السياسية والاقتصادية كلها،

---

[1] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، جامعة منتوري، 2007-2008

[2] سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919 – 1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2007 – 2008

وهي محاولة لتقديم أفكار جديدة عن تصور الأوضاع المستقبلية للعالم العربي، من أجل تقديمها لصناع القرار العرب.

تبرير بنية الخطة:

تقوم هذه الدراسة على خطة مقسمة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

إن العنصر الأساسي في تركيب أي نظرية علمية يتمثل في المفهوم، فالنظرية مركبة من عدة مفاهيم تكونها وتعطيها صبغتها العلمية.

لذلك كان مستهل هذا العمل في **الفصل الأول** تحت عنوان **التأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية المفسرة للدراسة،** عبارة عن تأصيل لمختلف المفاهيم التي صادفناها خلال دراستنا، حتى يسهل علينا تاليا فهم المقتربات النظرية المتعلقة بالدراسات الإقليمية كمتغير ثابت في إشكاليتنا.

لقد كان الجزء الأخير من الفصل الأول متضمنا للعالم العربي في ناحيته النظرية، وذلك بغية تطبيق النظريات أي تطرقنا إليها سلفا على الواقع العربي، لذلك كان علينا التطرق إلى البعد الاستراتيجي للعالم العربي لمعرفة وزنه في المنظومة الدولية وإمكانية توفره على الإمكانيات التي تؤهله لتكوين قوة إقليمية فاعلة في النظام الدولي الحالي الذي يكرس للعديد من التحديات.

أما المدخل الاقتصادي فإنه يسمح لنا بنمذجة العالم العربي كوحدة إقليمية كما أن هذا المدخل يمكننا من معرفة درجة تكامل واندماج الوحدات السياسية المنتمية للعالم العربي، أي درجة التكامل كما طرحها **كارل دويتش** وأقرها ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اقتصرت دراستنا من خلال هذا المبحث على التعريف بالعالم العربي جغرافيا واقتصاديا ومدى تفاعله من خلال هذين البعدين في النظام الدولي، وعلى خلاف ما سنتطرق له لاحقا فإننا لم نتطرق إلى النظام الإقليمي العربي في بعده التنظيمي. بل كان الهدف هنا التطرق إلى العالم العربي كمفهوم في دراستنا هذه.

أما **الفصل الثاني** تحت عنوان **طبيعة وتطور البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية** فيعتبر مدخلا تقنيا لتحليل تفاعلات السياسة الخارجية الجزائرية مع النظام الإقليمي العربي، لذلك كان لزوما علينا التطرق إلى طبيعة العلاقات الجزائرية – العربية من خلال تصفح تاريخ هذه العلاقات والذي دفع بالجزائر إلى الانتماء إلى التنظيم العربي الرسمي وتكريس العلاقات السياسية من خلاله، وهذا ما خصصناه للجزء الثاني من هذا المبحث فبالرغم من أن الانتماء الجزائري للعالم العربي له بعده الحضاري والتاريخي فإنه من غير الممكن أن نتجاهل البعد المؤسساتي للعالم العربي الذي اختارته الجزائر لتعرف بنفسها من خلاله.

إن الجزء الأخير من هذا الفصل يتضمن دراسة وتحليل الدور الجزائري في التنظيمات الإقليمية العربية المنتمية إليها، على غرار جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي. إن هذا الدور الذي تلعبه الجزائر يفسر من خلال نشاطها السياسي الخارجي ضمن هذه التنظيمات كالاتفاقيات و المعاهدات السياسية والقطاعية فهي بمثابة قرارات لمواقف اتخذتها السياسة الخارجية الجزائرية تجه القضايا التي تخص العالم العربي واستقراره.

الفصل الثالث بعنوان **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي منذ الاستقلال**، وهو الجزء التطبيقي للدراسة حيث حاولنا فيه تشخيص واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه كلا محوري العالم العربي مشرقه ومغربه بالتطرق إلى أهم المحطات التاريخية التي استطاعت الجزائر من خلالها التعريف بوحدتها ضمن النظام الإقليمي العربي بمختلف مؤسساته ومنظماته الخاصة وكان الغرض من هذا التشخيص إثبات أو نفي الفرضية التي تقول بأن الجزائر تتفاعل رسميا مع العالم العربي في التصور وفي الأداء.

ولوضع هذا الطرح حيز التجربة ارتأينا اختيار بعض الحالات والأحداث السياسية التي وقعت في العالم العربي وكيفية تعامل السياسة الخارجية الجزائرية معها، ونخص بالذكر هنا الحراك العربي الراهن على غرار الحالة التونسية والليبية.

إن هذا التحليل يسمح لنا بمعرفة مدى تجسيد البعد العربي للسياسة الخارجية الجزائرية ومدى أهمية إن لم نقل تهديد مفرزات المنطقة العربية حاليا على السياسة الخارجية الجزائرية وأمنها.

لقد خصص الجزء الأخير لتحليل البيئة الإقليمية و التي كان فشل النظام العربي عنوانا لها وتأثيرها على تحول السياسة الخارجية الجزائرية والاهتمام أكثر بالدائرة الإفريقية على سبيل المثال نظرا للأخطار الأمنية التي تحملها هذه المنطقة، ناهيك عن ذكر التوجه نحو التعاون الأوروبي في صيغته الثنائية لا الجماعية وذلك لمراعاة المصلحة الوطنية الأمنية والاقتصادية.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية المفسرة

للدراسة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية المفسرة للدراسة.

يكتسي الإطار النظر ي أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات، لأنه يعطي بعدا علميا و منهجيا للموضوع المراد دراسته.

لذلك جاء هذا الفصل بمثابة تأصيل نظري لتوضيح الأبعاد النظرية و المنهجية لموضوع **"البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية"** ، و يقوم هذا الموضوع على دعامتين نظريتين رئيسيتين:

تتعلق أولاهما بالدراسات الإقليمية كحقل معرفي متميز بتوصيفاته ومنطلقاته المنهجية، وكذلك فرضياته و إشكالاته العلمية و المفاهيمية المتعلقة بجانب المصطلحات المستعملة في وصف أدبيات الدراسات الإقليمية، و التحديد الدقيق لمدلولات العديد من المفاهيم التي تصادف الباحث لأي موضوع له صلة بالإقليمية، كمدلول النظام الإقليمي و تحديد ماهيته، وتعيين المعايير المتبعة للإحاطة بمختلف تفرعات هذا المفهوم، و المقاربات النظرية والنماذج المساعدة على تنظيم الكم المعلوماتي و المعطيات المتوفرة عن نظام إقليمي معين، ضمن إطار عمل علمي و منهجي .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدراسات الإقليمية.

هناك ضرورة علمية تقتضي توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة موضوع اهتمامنا، باعتبار أن المفهوم عنصر أساسي في التركيبة النظرية لأي حقل معرفي على غرار حقل الدراسات الإقليمية، السبب الذي دفعنا إلى التطرق إلى أهم المفاهيم التي تعتبر أساسية في هذا الحقل فهي ستمكننا من فهم المقاربات النظرية التي سنتطرق لها لاحقا.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي في الدراسات الدولية:

نعنى بدراسة وتحديد مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي، والتطور الذي حدث في ما يتعلق بنشأة النظم الإقليمية وتطورها وعلاقتها بالنظام الدولي، حيث إن علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي هي علاقة تبادلية وتفاعلية، أي تأثير وتأثّر من كلا النظامين،

بعبارة أخرى :لا تنحصر العلاقة بتأثير ما هو عالمي في ما هو إقليمي فحسب، أو تأثير ما هو إقليمي في ما هو عالمي فحسب، بل تأثير كل منهما في الآخر، بشكل وظيفي ارتباطي متبادل.

أولا: تعريف النظام الإقليمي:

تعرف محاولة تعريف النظام الإقليمي عدة صعوبات انطلاقا من تحديد المصطلح، حيث تتعدد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم، و هنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع مصطلح النظام الإقليمي.

المنظور الأول:

يستعمل مصطلح النظام الفرعي(sub-system) أو النظام التابع (subordinate system)، أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي إلى عدة نظم فرعية، والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، هي أنه هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع (discontinuity) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب رأي " **أوران يونغ**" oran yong، لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى.[1]

المنظور الثاني:

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي(regional system) ، على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى،2002، ص21

بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.[1]

إن مفهوم النظام الإقليمي باعتباره مستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث نسبياً، فعلى الرغم من أن الاهتمام بالتعاون الإقليمي قد بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت مرحلتي الستينيات والسبعينيات صعوداً في دروب التعاون الإقليمي؛ حيث بدأ الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي.

وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور "عبد المهدي الشريدة" بأن أقرب تعريف للإقليمية هو تعريف الوفد المصري الذي تقدم به في مؤتمر "سان فرانسيسكو" أثناء مناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة في 25نوفمبر1945، والذي جاء فيه بأن الإقليمية تعني: "الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات، حلا يعين على حفظ السلام والأمن في منطقتها وحماية مصالحها، وتنمية علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية"[2]

النظام الإقليمي هو نمط من أنماط التفاعلات المنتظمة بين الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافي معين، وهو نمط يعلو على الدولة القومية ويقل في تشعبه عن النظام العالمي، أي إنه وحدة تحليل تتوسط بين الدولة القومية والنظام العالمي.[3]

وهنا نلاحظ أن هذا التعريف ينطبق على المنظمة الأم "الجامعة العربية"، والتي تضم كل الدول العربية، والتي تعود إليها مهمة تحقيق جميع الأهداف من حل للمنازعات وحفظ للسلم والأمن في العالم العربي، وحماية مصالح الدول العربية والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية بينها، لتكون التجمعات الإقليمية بمثابة آليات تعينها على تجسيد ذلك.

---

[1] المكان نفسه.

[2] عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص10.

[3] Joseph S. Nye, **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**, (10) Perspectives on International Relation , Boston, Little Brown, 1971, p. 5.

هنالك اتجاه آخر لا يعترف بأهمية التقارب الجغرافي كقاعدة من قواعد النظام الإقليمي بل الظروف هي التي تحدده في كل حالة على حدة، ويرجع في ذلك إلى الاتفاق الإقليمي وما يرسمه من قواعد وما يتضمنه من نصوص.

وبالتالي فإن النظام الإقليمي هو تنظيم يضم عددا من الدول تربطها مصالح معاهدة مشتركة بقصد تأكيد هذه المصالح عن طريق معاهدة ليست لها صفة عدوانية.[1]

ومن هنا نستخلص أن معيار الجغرافية صار أضيق من أن يكون قاعدة لتحديد التجمعات الإقليمية، حيث برزت حاجات ومصالح مشتركة يمكن أن تحقق الترابط بين الدول لعجز هذه الأخيرة عن تحقيق حاجاتها ومصالحها بصفة منفردة، أو لرغبتها في تحقيق أكبر قدر من هذه المصالح.

خلاصة القول هي أن مفهوم الإقليم في مجال التنظيم الدولي، يعبر عن حالة من التوافق بين مجموعة معينة من الدول سواء كانت مرتبطة جغرافيا أو مصلحيا هدفها تحقيق المنفعة المشتركة والدفاع عنها بين جميع أعضاء هذا التجمع.

ثانيا: محددات النظام الإقليمي.

يعتمد النظام الإقليمي في تحديده على معايير أساسية عدة، أهمها:

- إقليم جغرافي محدَّد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي التي بدورها تمثل أساس التمييز بين النظم الإقليمية، فهو يتعلق بمنطقة جغرافية محددة، حيث يمكّن القرب الجغرافي من تدعيم التفاعلات في ما بين الدول المتجاورة وتكثيفها.
- اعتراف عالمي بأن الإقليم يمثل حالة متميزة من النظام العالمي.
- وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية تحدَّد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

[1] عبد المهدي الشريدة، المرجع السابق، ص11.

- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم تتحدد في ضوئها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها[1].

يقدم الباحثان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية، "لويس كانتوري" (Louis Cantori) و "ستيفن شبيغل" (Steven Spiegel)، أحد أكثر التعريفات شيوعا وتفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه: " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام"[2]

يرى **كانتوري وشبيغل** أن مفهوم النظام الإقليمي يمكن استخدامه باعتباره أداة منهجية لتحليل العلاقات الدولية من خلال المهام التالية:

- إنه يقدم وحدة تحليل متوسطة بين النظام الدولي ومستوى الدولة، وبالتالي يقلّل من عدد الوحدات التحليلية(الدول)في تحليل العلاقات الدولية، حيث يقتصر التحليل على وحدات النظام الإقليمي فقط بدلاً من تناول كل وحدات النظام الدولي.
- يساعد المحللين السياسيين على التعرف إلى الخصوصيات الإقليمية لبعض الظواهر الدولية، وبالتالي يعطي فهماً أعمق لهذه الظواهر من خلال التعرف إلى أسبابها الحقيقية بدلاً من تعليقها على التدخلات الخارجية من جانب القوى الدولية الكبرى.
- يساعد الباحثين على التخصص والتعمق في دراسة منطقة إقليمية معينة وتحليلها، والتعرف إلى الخصائص المشتركة بين دول ذلك الإقليم. [3]

من جهة ثانية فإن التعريف الذي قدمه الباحثان يحتوي على عدة عناصر محددة لماهية الإقليم، كعنصر التقارب الجغرافي، والتفاعل وعدد الوحدات المشكلة للنظام، وهناك عناصر

1 منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1969- 2000)**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص22.

2 ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص58.

3 Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, **The International Politics of Regions; a Comparative Approach,** Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970, p p 4,5.

أخرى على غرار التماثل الثقافي، والانسجام الاجتماعي ووجود قدر من القيم التاريخية والحضارية المشتركة وهذه العناصر تعتبر متجاوزة للعناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ثالثا: النظام الإقليمي في القانون الدولي:

يعتبر التنظيم الإقليمي وسيلة لربط الصلة بين الشعوب المتجاورة التي تربطها بعض المقومات أو تجمع بينها بعض المصالح المشتركة. فهي نوع من الاتحاد أو التعاهد الدولي الذي يمس حرية واستقلال الدول المعنية بالنظام الإقليمي.

وكما أشرنا سابقا فإن ميثاق الأمم المتحدة قد أولى نصيبا من اهتمامه للتنظيمات الإقليمية واعترف بتوافقها مع نظام الأمن الجماعي –الذي سنتطرق إليه لاحقا في هذا الفصل- واستنادا إلى المادة 1/52 فإنه يمكننا القول بضرورة توافر أربعة عناصر لقيام التنظيم الإقليمي تتمثل في:

1. أن يهدف التجمع الإقليمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.
2. أن تكون الدول المعنية متجاورة جغرافيا.
3. أن تكون مبادئ وأهداف التنظيم الإقليمي متوافقة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.
4. أن يكون هناك أساس قانوني لقيام التجمع الإقليمي تعبر عنه نصوص قانونية في شكل اتفاقية أو ميثاق. [1]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي و التكامل الإقليمي.

الفرع الأول: الأمن الإقليمي.

من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رد أي محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة

[1] انظر المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

للاتحاد هي حدود أمنية لها، ولذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي نحو حدودها الغربية أي أوروبا الشرقية.[1]

أطروحة الاعتماد الأمني المتبادل:

يحاول هذا النموذج التفسيري فهم التعاون الإقليمي في المجال الأمني كظاهرة مؤقتة تعتبر نتيجة لظروف طارئة حتمت هذا التعاون.

فقد وجد التحالف على المستوى الإقليمي وارتباطه بالأمن أفكاره بشكل مهم في المقاربة الواقعية الجديدة، فاعتبر التحالف كاستراتيجية للمحافظة على حالة الاستقرار.

وحسب **كينيث وولتز** [2]، فإن وجود دولة معتدية يشجع الدول الأخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات المشتركة، وفي نفس المعنى طرح **ستيفن والت** مفهوم توازن الرعب مقابل مفهوم توازن القوى لشرح مخاوف الدولة الأمنية، للدخول في المصالح الجماعية كاستجابة لوجود تهديد مشترك.

وقد أخذ المؤسساتيون بهذه الفكرة وأكدوا على دور التعاون للتقليل من حالة الشك بين الدول، وبهذا المنظور فالعمل الإقليمي يظهر كنتيجة على الأقل للتقليل من حالة الخوف، عن طريق إنشاء إطار مؤسساتي ووضع مبادئ نظام وقواعد سلوك مشتركة.[3]

فالإقليمية الأمنية تبدو المقاربة الأفضل للاستجابة إلى المشاكل الأمنية المشتركة، كتلك الموجودة في الساحل الإفريقي ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة بمواجهة

[1] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1 ، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، 1979، ص217.

[2] كينيث وولز 1924، منظر في العلاقات الدولية، ويعتبر من رواد النظرية الواقعية حصل على شهادة دوكتوراه من جامعة Olbryne College.

[3] Andrej Tusiciny, **security communities and their values : taking masses seriously**, international political science review,2007, p42.

مثل هذه التحديات الجديدة ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان لبعض الأخطار التي تكون خارج الحدود الوطنية. [1]

وبذلك فإن المقاربة الإقليمية للأمن تحاول حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك.

الفرع الثاني: التكامل الإقليمي.

أولا: تعريف التكامل.

إن كلمة تكامل كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، وهذا المعنى الموجود في قاموس أكسفورد يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل فهي تدل في معناها الدارج على ربط الأشياء بعضها إلى بعض ليتكون كل منها واحد، ورغم حداثة لفظة التكامل إلا أنه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت تمثل أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر. [2]

ويرى الدكتور **عبد الغني عماد** أن التكامل يعني: " جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية" [3]

أما بالنسبة **لأرنست هاس،** أحد رواد نظرية التكامل فيرى بأنه:" مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة أشمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف

---

[1] Idem, p49.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2008، ص10

[3] عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة**، المستقبل العربي، عدد250، ديسمبر 1999، ص65.

الأبعاد، هذا المركز والذي تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها". [1]

ثانيا: مقومات التكامل الإقليمي.

1. الجوار الجغرافي:

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل واقع تاريخي- طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك كالاتجاه نحو توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية. وفيما يتعلق بالدول العربية مثلا، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا وتبلغ مساحتها 14 مليون كلم^2. [2]

وكمثال على ذلك فإنه على مستوى التجمعات العربية، نجد أن هذه الفضاءات متوافرة على عامل الجوار الجغرافي إذ نجد كل دول الاتحاد المغاربي متصلة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

بالرغم من أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية، لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع اليوم جعله أضيق من أن يكون أساسا للتكامل الإقليمي.

2. التجانس الاجتماعي:

إن أهمية العامل السابق ـ التجانس الجغرافي- تتعزز عندما تجمع الدول المكونة للنظام الإقليمي المعين خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانسا ووحدة في القومية. [3]

---

1 حسين بوقارة، المرجع السابق، ص03.

[2] مولة عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، المستقبل العربي، عدد262، ديسمبر 2000، ص65.

[3] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص07.

والدول العربية تتوافر على هذه الشروط، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة، وتاريخ حافل بالنضال المشترك، الشيء الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية، وهذه عناصر كلها دافعة لعمل عربي مشترك وتكامل إقليمي عربي عميق ولو كان ذلك نظريا فقط.

3. **تشابه القيم:**

إن تشابه القيم، هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الإقليمي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، التعددية الحزبية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية.

فقيم أصحاب القرار قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في عملية التكامل الإقليمي، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه إن لم تكن موحدة، لأنها من أهم شروط التكامل.[1]

4. **المصلحة المشتركة.**

إن التكامل الإقليمي كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى علاقاتها، لابد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجماعة المكونة للتكتل الإقليمي، حتى وإن كانت هذه الاستفادة نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدة.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.[2]

[1] نفس المرجع، ص08.

[2] خليفة موراد، المرجع السابق، ص 51.

ثالثا: التكامل الإقليمي في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد خصص ميثاق الأمم المتحدة فصلا كاملا للتنظيمات الإقليمية، ونص على أن قيام التجمعات أو الوكالات الإقليمية التي تولي اهتماما للعمل الإقليمي المناسب لتحقيق أهداف المنظمة شيء مسموح به مادام نشاطها لا يتعارض مع هذه الأهداف[1]

وقد ورد التعاون الاقتصادي والاجتماعي في ميثاق الأمم المتحدة في المواد: من55 إلى 73 من الفصل التاسع والعاشر. حيث تترجم المادة 55 أهداف التعاون الاقتصادي والاجتماعي بالإرادة الملحة في توفير أسباب الاستقرار والرفاهية الضرورية لبناء العلاقات الدولية في جانبها السلمي.

لقد عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ اجتماعه الأول على إصدار الكثير من القرارات المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي، على اعتبار هذا المنهج أصلح أسلوب للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية تكميلا للجهود التي تبذل على مستوى كل دولة وعلى المستوى العالمي، كما استدعى المؤتمر في نوفمبر 1970 لجنة مشتركة تضم دولا من مختلف أنحاء العالم، قامت بتناول التكامل الإقليمي في أغلب نواحيه وبحثت أهم النقاط التالية:

1. دراسة النتائج التي ترتبت في مجال التعاون والتكامل الإقليمي على مستوى الدول التي سلكت هذا المنهج على أساس تقارير اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة.
2. بحث الآليات التجارية التي بإمكانها توسيع مجال التبادل التجاري، التعاون والتكامل الإقليمي في بعده الاقتصادي بين الدول قيد التكتل.
3. بحث النواحي المالية التي لها علاقة بالتكامل الإقليمي. [2]

رابعا: التكتلات التجارية الإقليمية:

لا جدوى من محاولة تحديد بدايات العلاقات التجارية الإقليمية إذ إنها قديمة بقدم وجود دول - أمم على استعداد لمحاباة بعض جيرانها ضد غيرهم- ولقد ساهمت هذه الاتفاقيات

[1] أنظر الفقرة الأولى من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] خليفة موراد، نفس المرجع، ص 24.

التجارية في تمثيل التاريخ السياسي .مثال على ذلك هو إنشاء اتحاد الجمارك الألماني الذي شمل 18 دويلة عام 1834 ، والذي كان خطوة على طريق نشأة دولة ألمانيا في فترة لاحقة من القرن ذاته .وهذه السابقة موجودة في ذهن الأوروبيين الذين يودون جعل الاتحاد الأوروبي دولة واحدة.

إنه لمن السهل تحديد الأصول التاريخية لاتفاق الكتل التجارية الإقليمية لمراعاة القوانين وهو ما يعرف بمبدأ عدم التحيز التجاري. وتسمى هذه القاعدة بسياسة الدولة الأكثر حظوة.

ولقد اعتمدت المملكة المتحدة هذه السياسة في أوائل القرن التاسع عشر حين سعت إلى انفتاح التجارة منفردةً بإلغاء قانون الذرة وانتقلت قاعدة عدم المحاباة في العلاقات التجارية إلى الدول الأخرى، وكانت نتيجتها المعاهدة التجارية الإنكليزية- الفرنسية عام1860 .

تشمل المعاهدات التجارية الإقليمية الرسمية مجالاً من الإجراءات تتراوح بين إعفاءات هامشية من التعرفة الجمركية وصولاً إلى تكامل اقتصادي شامل .ونذكر من هذه المستويات خمسة، هي :معاهدات تجارية مميزة، المناطق الحرة، اتحاد الجمارك، الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية .وأبسط أنواع الاتفاقيات هي التي تمنح امتيازات جزئية إلى أطرافها .أما إذا كانت هذه الامتيازات تبادلية فتدعى هذه بالاتفاقيات التجارية المتمايزة .وإذا ذهبت الاتفاقية خطوة أبعد وألغت كل التعريفات والرسوم وضوابط الاستيراد[1]. كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية للتبادل الحر.

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص 142، 143.

المطلب الثالث: مفهوم المنظمات الإقليمية.

لقد أصبح التكتل الإقليمي إحدى السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر، وأصبحت المنظمات الإقليمية وسيلة للتخفيف من مهام المنظمات الدولية، خاصة مع ما تملكه هذه الأخيرة من دور فعال في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية، نظرا لعمق الروابط بين تلك الدول.[1]

أولا: تعريف المنظمات الإقليمية:

هي تجمعات إقليمية يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين عدة دول مختلفة، تترابط علاقاتها بروابط التضامن والجوار لحماية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة.[2]

ثانيا: تصنيف المنظمات الإقليمية:

وتقسم المنظمات الإقليمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية على أساس توجه المنظمة، وهي:[3]

1. **المنظمات السياسية العامة:**

ويكمن دورها وتوجهها الأساسي في ترسيخ التعاون بين الدول الأعضاء وتقديم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة لهم، وتقوم هذه المنظمات على مبدأ تماثل التوجه السياسي العام للدول الأعضاء مثل مجموعة دول جنوب شرق آسيا أو تقوم على قاعدة التعاضد السوسيولوجي ويبرز العمل القومي كأهم أنواع التعاضد السوسيولوجي الذي على أساسه قامت جامعة الدول العربية.

---

[1] عاكف يوسف صوفان، **المنظمات الإقليمية والدولية، لبنان**، دار الأحمر للنشر، 2004، ص80.

2 شفيق عبد الرزاق السامرائي، **الدبلوماسية**، ط01، طرابلس، الجامعة المقترحة، 2003، ص ص 24،25.

3 عبد السلام صالح عرفة، **التنظيم الدولي**، ط02، الاسكندرية، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص37.

2. **المنظمات ذات الاتجاه الأمني العسكري:**

وتقوم على مبدأ الأمن الجماعي، يكون دورها الأساسي تقديم الحماية والضمانة الأمنية من دفاعية وردعية لأعضائها كدول ومجموعة، والشرط الأساسي للعضوية هو تماثل الاتجاه السياسي.

3. **المنظمات الوظيفية:**

تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الحقول الاقتصادية عامة، ويلعب عامل تماثل السياسات الاقتصادية بين الأعضاء دورا أكبر في تسهيل مهام هذه المنظمات.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة الإقليمية في العلاقات الدولية.

كون موضوع الدراسة ينتمي إلى حقل الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية، كان لزوما التطرق إلى أهم المقاربات النظرية التي عالجت هذا المستوى من التحليل، وتتمثل أهم هذه المقاربات في نظرية الدور الإقليمي ذات الأصل الاجتماعي، لكل من جيمس روزناو و كيجلي، إضافة إلى نظرية الأمن الجماعي والتي يعتبر كارل دويتش من أهم روادها، كما أن المقترب الوظيفي لديفد ميتراني وإرنست هاس، يعتبر مدخلا نظريا يعالج صميم الموضوع.

المطلب الأول: نظرية الدور الإقليمي.

أولا: التعريف بالنظرية.

نشأ مفهوم الدور في أحضان علم الاجتماع، حيث ارتبط أساساً بالدراسات السيكولوجية والاجتماعية. وبدأت محاولة الاستفادة منه في دراسة السلوك السياسي الخارجي للدور وتفسيره.

يقصد بالدور «مجموع السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة ». إذن يتحدد مفهوم الدور من تلك الوظيفة التي تقوم بها الدولة في محيطها الدولي. ومن ثم

فإن العلاقة بين دور الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخارجي هي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة.

يتحدد دور الدولة، بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، بالإضافة إلى المتغيرات القيادية وما يرتبط بها من مفاهيم إدراكية حول دور الدولة خارجياً على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما إن السياسات الداخلية تنعكس بدورها على دور الدولة خارجياً.[1]

ثانيا: مسلمات النظرية.

من العوامل التي تحدد دور الدولة، إدراكات القادة السياسيين لهذا الدور، فكما يرى **هيرمان وروزناو وكيجلي**، أن الدور يعني إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي.

وللقيادة السياسية - وبالتحديد رئيس الدولة - دور رئيس وحاسم في عملية صنع القرار الخارجي وتحديد معالم دور الدولة خارجياً، ويزداد هذا التأثير بشكل أكبر في النظم الشخصانية غير المؤسساتية، حيث يسيطر رئيس الدولة على مؤسسات الحكم، ويرتبط ببقائه النظام السياسي للدولة، وهو النمط السائد في دول الحزب الواحد ودول العالم الثالث، حيث الغياب الواضح لدور المؤسسات، وغلبة الطابع الشخصي للحكم.[2]

تزداد هذه العوامل تأثيراً كلما كانت المواقف الخارجية التي تواجه صانع القرار مواقف غير روتينية، مثل مواقف الحرب والأزمات الدولية؛ حيث تقل دائرة صنع القرار الخارجي وتزداد سلطات القائد السياسي، كما يحدث ذلك أيضاً كلما اتسمت مواقف السياسة

[1] جمال زهران، **تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر**، في: عبد المنعم المشاط، محرر، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص103.

[2] منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص ص37 ، 38.

الخارجية بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، وبالتالي تقل المعارضة للخيار الذي يتبناه القائد السياسي. [1]

من جهة أخرى، نجد أن **هانز مورجانثو** أحد رواد المدرسة الواقعية في تحليله القوة في السياسة الدولية يحدد أهدافاً ثلاثة تتصارع حولها الدول، وهي تعبر عن الدور الذي تبحث عنه كل وحدة دولية: [2]

- الحفاظ على الأمر القائم من دون تغيير(دعم الوضع الراهن.)
- التوسع الاستعماري وزيادة القوة(الإمبريالية.)
- دعم المكانة الأدبية والسياسية للدولة في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: نظرية الأمن الجماعي.

ثمة رأي راجح يؤكد بان الدلالة الحقيقية لعصر التنظيم الدولي إنما تكمن في الانتقال من نظام الدولة إلى النظام الدولي والذي تتوفر لديه مجموعة من القواعد التي تنظم أنماط التفاعلات بين أطرافه من الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين، كما يقوم كذلك على وجود قواعد عمل تسمح لغير الدول من أن تعمل وتتفاعل بعضها مع البعض ومع الدول على حد سواء.[3]

أولا: تعريف نظام الأمن الجماعي:

يقصد بنظام الأمن الجماعي، العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي. ويهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك عبر تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض :جامعة الملك سعود، 1989، ص 15.

[2] أحمد يوسف، ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** ،القاهرة، 1985، ص37 .

[3] عبد المنعم المشاط، **الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي**، مجلة السياسة الدولية، العدد84، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1986، ص88.

ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك، ونظام الأمن الجماعي لا يلغي التناقضات القائمة في مصالح الدول أو في سياساتها، وإنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية.[1]

ويعتبر **كارل دويتش** أول من أدخل المستوى الإقليمي في دراسة الأمن في العلاقات الدولية إذ رأى أن العلاقات عبر- القومية والاتصالات عواملا مهمة لتحقيق الأمن، فنمو وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول أدى إلى إضعاف سيادتها، مما يدفعها إلى التعاون فيما بينها لمواجهتها.

ثانيا: مجتمع الأمن وشروط بنائه.

كما يطرح **كارل دويتش** فكرة **" مجتمعات الأمن"**[2] والتي يعرفها على أنها "كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحل ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق إجراءات مؤسسية دون اللجوء للقوة المادية. [3]

ويقدم **كارل دويتش** في دراسته شروطا لوضع مجتمعات الأمن، وذلك لكي تصبح العلاقة بين دولتين مستقلتين أو أكثر متميزة بغياب كل لجوء إلى العنف المسلح في حل المشكلات التي قد تنجم عن الاختلاف في المصالح، وتتمثل هذه الشروط في:

1. تناسق القيم المركزية بين نخب الكيانات المشاركة في هذا النموذج.
2. قدرة صناع القرار في هذه الكيانات على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.
3. الاستجابة المشتركة والثقة المشتركة والثقة المتبادلة بين شعوب الدول المعينة.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان- الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص292.

[2] أول من استعمل مصطلح "مجتمع الأمن" هو فان فاجنن van wagenen في كتابه "بحث في المنظمات الدولية".

أو أنظر:

Dario Batistella, **Théories des relation internationales,** Paris : Presses de sciences po,2009, p.472.

2 idem, p. 475

المطلب الثالث: المقترب الوظيفي.

أولا: الوظيفية التقليدية.

وقد جرى تطوير تطبيقه النظري بشكل موسع في أوروبا الغربية أكثر منه في أي مكان آخر . ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن هذا الجزء من العالم قد سار شوطاً أطول على طريق الاندماج .في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، كانت الوظيفية هي الحل المقترح لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية. [1]

تعتبر النظرية الوظيفية من أهم النظريات التي قدمت تصورا عن التنظيم الدولي بهدف تحقيق التعاون الدولي، وتعتبر امتدادا للنظرية التقليدية التي جاءت في مرحلة ما بعد الحربين التي قامت على أفكار الباحث البريطاني **دافيد ميتراني** والذي انطلق من مسلمات متفائلة حول إمكانية تطوير وتحسين المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ومنفعية لذلك، فهو يرى أن الدولة لا يمكن أن تتفادى لوحدها النزاعات وتحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لأن المجتمع الدولي مقسم بصفة تعسفية إلى وحدات تستند إلى الأقاليم، والمطلوب حسبه هو إنشاء مؤسسات تقوم على الوظيفة لا على الإقليم من أجل حل المشاكل المطروحة.

قدم **ديفيد متراني**، أحد رواد النظرية الوظيفية، المقاربة الوظيفية على أنها بديل من أشكال

الاندماج السياسي والدستوري. وبعد فشل المخططات الدستورية الكبرى مثل عصبة الأمم في الفترة الفاصلة ما بين الحربين، مثلت الوظيفية شكلاً جذري الاختلاف من أشكال التعاون

الدولي الذي قد يتجنب الهموم المتعلقة بالترتيبات الفدرالية وما يرافقها من مصاعب قانونية ودستورية .الوظيفية هي الفكرة القائلة إن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعاطي مع المشكلات

[1] مارتن غريفثس و تيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص ص 458، 459.

الخاصة العابرة لحدود الوطن، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية المتخذة سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة من ضمن آلية دائمة التوسع .وفي السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، طرح هذا التوقع نتيجة الاعتراف بأن الحكومات تواجه مسؤولية متزايدة في تأمين رفاه مواطنيها، وهذه مسؤولية لا يمكن أن تقوم بها وهي في حالة عزلة. [1]

يؤكد **دافيد ميتراني** على إمكانية إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية، وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال مع المدرسة الفدرالية والكنفيدرالية.[2]

من جهة أخرى، يعارض **ديفد ميتراني** الاندماج الإقليمي لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة وبالتالي القدرة على استعمال القوة، وهو ما سيؤدي إلى في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية، وقد ذهب **ميتراني** إلى ابعد من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكنفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك بكون المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا دستوريا بل يجب أن يكون قاعديا يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات وأجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعلى معالجة الاختلالات بطريقة دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية.[3]

---

[1] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت ، دار الحقيقة، 2000، ص206.

[2] يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص276.

3 خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي: على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات**، رسالة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، ص ص 7،8.

ثانيا: الوظيفية الجديدة.

تعتبر المدرسة الوظيفية الجديدة امتدادا للمدرسة الوظيفية التقليدية، ومن أهم مفكريها **أرنست هاس** حيث قدم الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية، والتكامل عند **أرنست هاس** يعني العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول القومية[1]

وترتبط الوظيفية الجديدة بشكل خاص مع **إرنست هاس** الذي اعترف بأن آلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، مثل أوروبا الغربية، خصوصاً في ضوء تاريخها وقيمها الديمقراطية المشتركة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية .وعلى عكس **ميتراني**، أعترف أيضاً أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو في ما بينها .وبالنتيجة، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمراً حاسماً .إن هكذا مؤسسات يجب ان تتمتع ببعض الاستقلالية إزاء حكوماتها القومية إذا أريد لها أن تكون فاعلة، ولا يمكن للعملية كلها أن تسير قدماً إلا إذا قبلت الدول بحكم القانون(وهكذا يصعب قلب التعدي على سيادة الدول) ومبدأ اتخاذ القرار بالأغلبية على حد سواء. [2]

إن الوظيفية الجديدة ترتكز على الوظيفة التي يؤديها حزب سياسي أو منظمة دولية أو مسؤول سياسي مع تعدد النشاطات التي يقوم بها العامل **"س"** وأنها تقوم بإعطاء إجابات حول دور العامل **"س"** في تحقيق وإنجاز أهداف معينة.[3]

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.[1]

---

[1] عباس عبد البديع: **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، القاهرة، مكتبة عين شمس،1988، ص268.

[2] مارتن غريفثس وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص460.

[3] جيمس دورتي وبيتر بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر، 1958، ص27.

إن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفية الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون من شأن توافق مصالح مجموعتين قويتين في دولتين مختلفتين أن يصب في مسار التكامل ولو عارضت السلطة السياسية ذلك المسار في كلتا الدولتين.[2]

المبحث الثالث: المقاربة المعرفية لمكونات العالم العربي.

المطلب الأول: المقاربة الجيوسياسية للعالم العربي.

أولا: البناء الجغرافي للعالم العربي:

من الناحية الجغرافية تحتل وحدات النظام العربي منطقة جغرافية منبسطة تبلغ مساحتها 13,6 مليون كلم²، تمتد على قارتين، وتقع ثلاثة أرباع المساحة تقريبا في إفريقيا، وتبلغ المساحة بالعرض بين أبعد نقطتين (الرأس الأبيض من موريتانيا، ورأس الحد في عمان) 7000كلم²، أي سدس قطر الكرة الأرضية.

أكبر بلد عربي هو الجزائر 17,48%، تليه السعودية 15,77%، ثم السودان الشمالي والجنوبي بـ 18,39% أي أن ثلاث أقطار عربية تمثل 51,64% من المساحة الإجمالية.

من الناحية الأخرى فإن أصغر بلد عربي هو البحرين 707كلم²، يليه لبنان 10.452كلم²(0,607%) والكويت 0,13%، التباين نفسه يمكن ملاحظته إذا نظرنا إلى كل مجموعة متجاورة من أعضاء النظام، فمنطقة المغرب العربي تصل إلى 42,42 %، تليها منطقة حوض وادي النيل 30,42%، ثم الجزيرة العربية التي تضم ثمان أقطار بنسبة 21,76% ، والمشرق العربي بنسبة 05,33%.[3]

---

[1] حسين بوقارة، **سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 1994/1993، ص17.

[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص18.

3 د. علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط03، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة النشر،ص35.

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لإقليم العالم العربي.

يقول **رينهولد نيبور Reienhold Niebuhr 1892- 1971** أحد أشهر رواد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن العشرين: "إن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا

« who ever controls the meaddle east also controls europe » [1]

ويقول الكاتب الفرنسي **ماريوس بلتييه « Marius Peltier »** "إن الطريق إلى باريس تمر عبر المغرب" و يقصد هنا المغرب العربي وأهميته الاستراتيجية في التنافس بين القوى الأوروبية، حيث يعتبرها **سول كوهن** البوبة الخلفية لأوروبا وهذا ما يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية على بوابته الخلفية.[2]

من جهة أخرى يذكر الأستاذ **مايكل كلير** بعد احتلال العراق أن الحرب أوضحت أن **نقطة الارتكاز*** المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق. [3]

من الناحية التاريخية فإن نقطة الارتكاز الجغرافي العربي إذا أخذنا مفهوم **ماكندر** هي مصر في الشرق الأوسط، ولذلك كان يتردد في الدوائر الأمريكية، لا حرب من دون مصر،

1 Reinhold niebuhr, **power and ideology in national and international**, in : wiliam fox,theorical aspects of international affairs, op.cit, p16

2 Saul Bernard Cohen, **geopolitics of the world system, regional geographies for a new era**, Lahnan, rowman and littlefield publishers, 2003, p183.

3 Michael Klare, **the new geopolitics**, nation, 19june 2003, p 51

* يعتبر الجغرافي البريطاني **هالفورد ماكندر** أول من نبه إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافي، حيث أشار إلى شرق اوروبا كنقطة الارتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها قلب اليابس في أوراسيا التي كان الاتحاد السوفياتي يسيطر عليها.

في حالة الصراع العربي- الإسرائيلي، ولذلك كان الهدف في **كامب ديفد** هو إخراج مصر من الصراع العسكري بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: دراسة اقتصادية للوطن العربي.

دوافع التكامل الاقتصادي في العالم العربي وعلى غرار دول العالم الثالث تختلف عن تلك الكامنة وراء تكامل الدول الصناعية، إذ أن التنمية الاقتصادية هي الدافع الرئيسي للحركة التكاملية في الدول العربية، ذلك أنها تعاني من مشكلة التخلف بشكل بارز على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية.

أما الجانب الاقتصادي – وهو ما يهمنا هنا – فمتوسط الدخل الفردي منخفض عموما وحجم أغلبية الدول صغيرة بصورة لا تتلاءم مع الوحدات الاقتصادية الحديثة، كما أن أسواقها لا يمكن أن تستوعب اقتصاديات الحجم الكبير، كما أن انخفاض حجم الصادرات بالنسبة إلى الواردات في أغلب الدول العربية يسبب تدهورا خطيرا في تجارتها بصفة عامة وتجارتها الخارجية على الخصوص.

أولا: التفاعل الاقتصادي العربي - عربي:

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي الحل الأنسب للدول العربية قصد الخروج دائرة التخلف، خاصة وأنه من شأن إنشاء تجمع فيما بين الدول العربية خلق سوقا كبيرة تساعد على تطوير اقتصاداتها القائمة وإنشاء اقتصاديات الحجم الكبير الذي لا توفره الأسواق الحالية نظرا لضيقها.

كما أن التجمع سيمكن الدول المعنية من تفادي مخاطر تغيرات التجارة الخارجية الدولية، ويدعم من موقعها في إطار المفاوضات تجاه الدول الأخرى ومنظمة التجارة

1 أحمد سليم البرصان، **جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، في: المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 15، صيف 2008، ص121.

العالمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ما أدى في آخر الأمر إلى تجارب تكاملية عربية أهمها:

1. التكامل الاقتصادي العربي في ميثاق جامعة الدول العربية:

تسعى الجامعة العربية إلى تحقيق التعاون بين الدول المشتركة في الجامعة العربية تعاونا وثيقا، بحسب نظم كل منها وأحوالها في الشؤون التي نصت عليها المادة الرابعة من الميثاق، والتي من أهمها الشؤون الاقتصادية والمالية والتي يدخل فيها التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.[1]

ومن بين اللجان الفنية التابعة للجامعة العربية، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والتي يدخل ضمن اختصاصها جميع الأمور التي لها علاقة بالنشاطات الاقتصادية التي يخولها إياها الميثاق.[2]

وقد لعبت لجنة الشؤون الاقتصادية دورا هاما في سبيل دفع ودعم التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك، وخاصة فيما يتعلق بوضع قواعد التعاون ومداه، بإعداد مشروعات الاتفاقات المتعلقة بالمواضيع ذات الطبيعة الاقتصادية، فقد ظل المجلس الاقتصادي الذي أنشئ فيما بعد يستعين بهذه اللجنة منذ نشأته سنة1950 حتى سنة 1956.[3]

2. التكامل الاقتصادي العربي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

بعد خمس سنوات من إنشاء جامعة الدول العربية، اتضح للدول الأعضاء فيها بأن اللجنة الاقتصادية والمالية الدائمة، ربما لم تعد هي الأداة المناسبة لرسم وتخطيط التعاون الاقتصادي العربي المشترك، كما تبين بأن تحقيق الأهداف الأمنية والدفاعية مرتبطة

[1] أحمد أبو الوفاء، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية،1999، ص48.

[2] أنظر المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية.

[3] عبد الحسن زلزلة، **الدور الاقتصادي للجامعة العربية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1983،ص213.

ارتباطا وثيقا بتقدمها وتعاونها في المجال الاقتصادي، وهكذا خطت الدول العربية خطوة جديدة بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في 1950/04/13.[1]

إن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية الذي تعبر عنه الاتفاقية، يهدف أساسا إلى تحقيق الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهذا ما تؤكده الأحكام الواردة فيها:

1. تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصادات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية وتنظيم نشاطها الاقتصادي (المادة07).
2. انشاء مجلس اقتصادي مهمته تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للجامعة، وكذلك الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة، كما يشرف على تحسين أداء المنظمات المبينة في مواثيقها.[2]

ثانيا: التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي:

- **تجربة اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة:**

ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لبلدان المغرب العربي الأول يوم 26 سبتمبر 1964 والثاني يوم26 نوفمبر من نفس السنة بطنجة.

هذان الاجتماعان توصلا إلى تكوين اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة ، المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي في المغرب العربي.

إن اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة هي مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق وذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في شتى الميادين .

[1] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، ص101.

[2] وهو ما تنص عليه المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وفقا للتعديل الذي اعتمده مجلس الجامعة بقراره رقم: 2552 بتاريخ:29 مارس 1977.

مؤشرات التكامل الاقتصادي المغاربي:

تنوع مؤهلات الدول المغاربية كفيل بتشكيل تكامل اقتصادي في مختلف المجالات فيما بينها، حيث تتوفر لدى الدول الخمسة موارد طبيعية متنوعة تتمثل في وجود احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي والبترول وكذا الحديد والفوسفات واليورانيوم والرصاص والزنك والذهب والنحاس والماس بالإضافة إلى للثروة الفلاحية والسمكية.

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مرتفع مقارنة بباقي الدول وهذا نظرا لما تحققه من مداخيل الطاقة، كذلك بالنسبة إلى ليبيا فاعتمادها على الطاقة جعل ناتجها المحلي الإجمالي يحقق قيم معتبرة، أما المغرب فيعود ذلك إلى الصناعات التحويلية والسياحة بشكل كبير مثلها مثل تونس، أما عن حركة التجارة الخارجية فقد حققت كلتا من ليبيا والجزائر فائض في ميزانها التجاري وهذا راجع إلى صادراتها من المحروقات، أما موريتانيا فتضل حركة تجارتها الخارجية ضئيلة جدا، أما بالنسبة للتضخم فهو مرتفع في جميع دول الاتحاد وهذا لغياب السياسات الاقتصادية التي تحد من الظاهرة، باستثناء في المغرب الذي يظهر مستقر بنسبة 01 %، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فالواردة أكثر من الصادرة وهذا لضعف وقلة الاستثمارات الأجنبية للاتحاد في الدول الأجنبية، وتظهر الأرقام المسجلة قابلية الدول المغاربية على اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، كما نلاحظ أن ليبيا اكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية بنسبة2,5 % سنة 2010 ، تليه تونس بنسبة 4 ,3 % في نفس السنة، وإذا استمرت موجة ارتفاع أسعار واردات كل من تونس والمغرب وظلت معدلات نمو صادراتها ضئيلة فأنه من المتوقع أن تتجه موازين مدفوعات هذه الدول نحو المزيد من العجز الذي سوف يغذيه تزايد أعباء خدمة الديون، حيث بلغ الدين الخارجي لكل من تونس والمغرب 486,21 و 668,25 مليون دولار على التوالي، وهي قيم مرتفعة مقارنة مع باقي دول الاتحاد، ويتطلب لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو، وفي وجود فجوة الموارد المحلية فإن ذلك سيؤدي إلى

تزايد حاجة هذه الدول إلى التمويل الخارجي ويعكس هذا الواقع مدى الاختلال الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول ومدى ارتباطها واعتمادها على الخارج.

المطلب الثالث: النظام الإقليمي العربي وتفاعلاته ضمن النظام الدولي.

أولا: واقع التفاعل العربي – الدولي.

في خضم المتغيرات الدولية لا سيما عندما تميز النظام الدولي بالقطبية الثنائية، فقد أفرد النظام الإقليمي العربي لذاته دورًا، فاستطاع أن يعبر عن هامش للحركة في ظل المعطيات الدولية آنذاك نتيجة زيادة إمكانيات النظام العربي السياسية وخاصة إمكانيات مصر، بعد ثورة تموز 1952 م، وقيادتها الجديدة التي عمدت إلى تمركز سياستها في بؤرة السياسة العربية وأصبحت حينها بؤرة استقطاب رئيسة للحركة السياسية في الوطن العربي على مستوى أطراف منفردة أو بالنسبة إلى حجم التفاعلات الدولية وكثافتها في المنطقة.

وقد كان نمط التفاعل مع النظام الدولي، لا يقل ثورية، إذ لجأ بعض أطراف النظام العربي إلى الاستعانة بنظام القمة الدولية لتأييده في صراعاته مع أطراف أخرى في النظام، في حين لجأت أطراف أخرى إلى تحدي القمة العربية وحلفائها في العالم العربي كوسيلة لكسب تأييد الرأي العام العربي لإحداث تغيرات جذرية في النظام.[1]

استطاع النظام الإقليمي العربي أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي، إذ مثلت حرب تشرين عام 1973 م، ونتائجها تحديًا إقليميًا للنظام الدولي فضلا عن تأثيرات القوة الاقتصادية العربية على النظام الاقتصادي الدولي، حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لذاته حضورًا وتأثيرًا دوليين عبر توظيف إمكانياته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبته موقفًا اقتصاديًا عبر الزيادة الضخمة بموارده المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط من جانب وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في تفاعلاته من جانب آخر" ولقد كسبت

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، **العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981، ص86 .

هذه الزيادة رصيدًا هائلا من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى، أي نال فرصة أكبر للمناورة" [1]

إلا ان هذه الفرصة لم يتم استغلالها من طرف الأقطار المكونة للنظام العربي فقد عرف عدة انتكاسات أفقدته مكانته داخل المنظومة الدولية، بالإضافة إلى مظاهر الفشل التي أظهرتها المؤسسات الإقليمية العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وذلك لضعف القدرات الدبلوماسية الجماعية للدول العربية.

هذا إضافة إلى التهديدات الدولية للأمن الإقليمي العربي التي حدت من درجة تفاعله داخل النسق الدولي، بدءا بدول الجوار الجغرافي الثلاث: إثيوبيا، إيران وتركيا.

ثانيا: تهديدات دول الجوار الجغرافي العربي.

إثيوبيا:

لإثيوبيا مطامع إقليمية في دول الجوار الجغرافي العربي، فقد احتلت أراضي عربية مثل إرتيريا حيث كان الدور الجزائري في القضية بارزا 1998-2001 ، فقد وقع اتفاق إطلاق النار بين إيريتيريا و إثيوبيا بالجزائر في 18 جوان 2000، بين وزيري خارجية البلدين أين أدلى السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا أوضح فيه جل الأبعاد التي تقف وراء اتفاق إطلاق النار، حيث خاطب كل من السيدين وزيري خارجية البلدين المتنازعين، والممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي، وكذا المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، والأمين العم لمنظمة الوحدة الإفريقية. [2]

[1] Peter Magold, **Super Power International in The Middle East**, (London : Croon Helm), 1978, P 44.

[2] مقدم فيصل، **الوساطة الجزائرية للنزاع الإثيوبي الأريتيري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، الجزائر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008، ص138

بعد استكمال هذه المرحلة المهمة، استأنفت المحادثات حول المسائل العالقة، ونالت الجزائر ثقة رؤساء منظمة الوحد الإفريقية في القمة 36 المنعقدة بالطوغو في جويلية 2000.

كما حظيت الجزائر بالتفويض للحوار والتشاور مع الطرفين بغية الخروج بالعناصر الأساسية الكفيلة بالمساهمة في تجسيد اتفاق سلام شامل ونهائي، يعزز اتفاق وقف القتال.

لقد كانت قيادة الوساطة الجزائرية تحت إشراف السيد أحمد أويحيى أثناء جميع مراحلها، حيث تابع الملف في الجزائر وعلى مستوى البلدين المتحاربين طوال حوالي سنة بكاملها. أضف إلى ذلك مساهمة عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية، إضافة إلى بعثة الجزائر في إثيوبيا.

لم تكن المساهمة الجزائرية دبلوماسية فقط بل كان لها العملياتي أيضا، فقد طلب قسم عملية الأمن التابع للأمم المتحدة من الجزائر في 20 جوان 2000، أن تعين من 06 إلى 08 ضباط اتصال يتولون مهمة حفظ السلام في إثيوبيا وأريتيريا. [1]

كما خاضت إثيوبيا حربًا ضد الصومال منذ الستينات، وتمارس ضغطًا على السودان وتهدد وحدته الوطنية بدعمها الحركة الانفصالية في الجنوب، وتطمع أيضًا في فصل أراضٍ من السودان وضّمها إليها، وقد مارست إثيوبيا تهديدًا خطيرا على الأمن الاقتصادي لمصر والسودان، ذلك أن إثيوبيا تتحكم في حوالي % 95 من مياه النيل وهي الكمية الحيوية لاقتصاديات كل من السودان ومصر، وبسبب أن مياه نهر النيل تنبع من جبال إثيوبيا فإنها تعتقد أن من حقها التصرف في المياه الواقعة على أراضيها دون اعتبار للاتفاقات المنظمة للحقوق المائية بين بلدان حوض النيل مما حدى بوزير خارجية مصر السابق بطرس غالي أن يصرح في مارس 1985 أن الحرب المقبلة في منطقتنا ستكون حول مياه النيل. [2]

[1] للمزيد حول تكوين الضباط الدوليين، أنظر WWW .SENAT.FR

[2] مجموعة من الباحثين، **نظرية الأمن القومي العربي**، الإمارات العربية المتحدة ، 1987 ، ص59 .

إيران:

لقد نقلت الحرب العراقية الإيرانية التحدي والتهديد من دولة الجوار إيران للنظام الإقليمي العربي من طور الاحتمال إلى حيز الواقع بكل معطياته وأحكامه القاهرة، فلقد كان الطابع العام للسياسة الإيرانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر عليه روح الصراع ضد القومية العربية.

وكانت للجزائر فرصة المساهمة في القضية العراقية – الإيرانية باعتبارها من القضايا التي تعاملت معها المجموعة العربية في الأمم المتحدة، حيث كانت هذه الحرب بين دولتين جارتين مسلمتين، الأولى دولة عضوة في الجامعة العربية والثانية دولة إسلامية لها ارتباطات ثقافية وسياسية كبيرة مع العالم العربي.

لم يحل المشكل الإيراني – العراقي حتى سنة 1975 حيث وقع البلدين على اتفاق أولي بالجزائر في 6 ماي 1975 [1] تبعته معاهدة بغداد يوم 13 جوان 1975 حيث عينت الحدود النهرية الجديدة ما بين البلدين حسب خط المتوسط.

لقد كللت وساطة الجزائر بشأن النزاع العراقي – الإيراني لسنة 1975، بمعاهدة الحدود وحسن الجوار، في الجزائر لم تتردد في عرض وساطتها أمام نشوب النزاع مرة أخرى عن طريق وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحيى عام 1982. [2]

ظلت إيران تعتبر البحرين خلال فترة الانتداب البريطاني جزءًا من أراضيها لدرجة إنها أعلنت في أكتوبر 1957 أن البحرين هي المديرية الرابعة عشرة من إيران وخصصت

[1] للمزيد، أنظر الملحق حول معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار، بين العراق وإيران 1975، ص228، 232، والبروتوكول المتعلق به، ص233. لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة المتعلقة بها، بحضور السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

[2] مقدم فيصل، المرجع السابق، ص77.

لها مقعدين في مجلس النواب الإيراني، كما قامت إيران باحتلال الجزر العربية التي كانت تابعة لإماراتي رأس الخيمة والشارقة. [1]

تركيا:

حاولت تركيا أن تلعب دورًا بالغ الخطورة في نطاق المهام الموكلة إليها من قبل الغرب حيث حاولت خلق نظام إقليمي موازي، ألا وهو حلف بغداد الذي كانت فيه عضوًا فاعلا ونشطا ولا بد من الإشارة إلى أن مشكلة المياه هي أهم قضية تثيرها تركيا في وجه النظام الأمني العربي وذلك نتيجة غياب أي اتفاق دولي بين تركيا والعراق وسوريا يحدد نصيب كل منها.

تبدو خطورة المشكلة في وجود السدود لاحتجاز وتخزين المياه واستخدامها في ري جنوب شرق تركيا المعروف باسم الأناضول وتحكمها الكامل في كميات المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق.مما يعد بِيد تركيا ورقة ضغط شديدة التأثير في مواجهة هذين البلدين العربيين، وهو ما بدت مؤشراته العملية في القرار التركي بوقف تدفق المياه في نهر الفرات لمدة شهر كامل بدءًا في 13 كانون الثاني 1990 لملء البحيرة خلف سد أتاتورك.[2]

ثالثا: تهديدات الدول الكبرى.

لقد اعتبر النظام العربي منطقة التنافس لاستراتيجيات القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة فاستطاع الاتحاد السوفياتي استقطاب مصر واستطاعت الولايات المتحدة استقطاب السعودية التي تبنت السياسة الأمريكية المعادية للشيوعية وفي تلك المرحلة كان التنافس على أشده بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الممولان الأساسيان للأسلحة، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق أخيرا، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت الولايات المتحدة كمؤشر للنظام العالمي الجديد

[1] بهجت جودة، **عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج**، مجلة المستقبل العربي، العدد، 211 ، أيلول 1996 ، ص63.

[2] التقرير الاستراتيجي لعام 1989 ، فصل النظام الدولي الإقليمي ، القاهرة ، 1990 ، ص23 .

وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للنظام الإقليمي العربي من خلال الوضع الدولي الراهن.

وهناك محور آخر يمثل المشروع الأورو- متوسطي، الذي يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها التقدم التكنولوجي والثقافي والتبادل الاقتصادي والتجاري وما قد يحمله من انصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها حيث يركز على التفاعل الإيجابي مع أوروبا ويسمح هذا المشروع لإسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا الانضمام إليه، من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط ويهدف المشروع الأورو- متوسطي إلى ضم دول حوض المتوسط بسواحله الشمالية الجنوبية والشرقية أيضا فضلا عن باقي دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على البحر المتوسط في تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي المتوسطي، في مختلف المجالات الثقافية والأمنية وفي مقدمته بحث التعاون الاقتصادي[1].

وفي هذا الصدد يرى **شمعون بيريز** أن كل من تابع النشاط السياسي الذي قام به **جان مونيه** عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هي التي تستدعي الانتباه ويضيف نقلا عنه:

"أوروبا المتحدة هي حدث سياسي ولكن إذا عرفت على هذا النحو فإن تصور أوروبا هنا لابد أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته، الحجة يجب أن تكون وهكذا كانت حجة اقتصادية لذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادي للسوق الشرق أوسطية".

[1] بشار خضري، **أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993 ، ص88 .

ويخلص **بيريز** إلى القول بأنه:

"يجب علينا تبني تكتيك مريح في وضع الشرق الأوسط وأن المساهمة في الإطار الاقتصادي من شأنها أن تخلق حالة ذهنية قابلة لإسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا". [1]

إن تنفيذ مشروع الشرق أوسطية من أخطر التطبيقات في الوطن العربي، لأنه ينهي أهمية العلاقات العربية-العربية، ويعيد مصادر القوة في مجال سياسي وجغرافي أوسع ويذيب الخصوصية العربية-الإسلامية، ويزيد من تأثير الأقطاب غير العربية في اتخاذ القرارات ذات الأهمية بالمنطقة كما يقلل من إمكانية استعادة النظام العربي مقوم من مقومات التوازن والفعالية، مع احتمالية ظهور النزاعات العرقية والدينية، والطائفية بقوة بسبب عناصر متعددة الثقافات والحضارات في الإطار الإقليمي الأوسع، وتهميش دور الجامعة العربية والمعطل أساسا بالفعل العربي وذلك يؤدي إلى التشكيك في جدوى العمل الجماعي العربي ككل.

ما دفع بالجزائر إلى تفعيل دورها بالانتماء إلى الفضاء العربي، بغية التعريف بهويتها العربية، ومساندة القضايا العربية، وهذا ليس حديثا بل ما فتئت الجزائر تقدم هذه المساندات من خلال علاقاتها القديمة بالدول العربية.

[1] شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع عمان، بدون تاريخ، ص 52

الفصل الثاني

طبيعة وتطور البعد العربي في السياسة الإقليمية الجزائرية

الفصل الثاني: طبيعة وتطور البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية.

على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت فكرة ليست حديثة، إلا أن فكرة إقامة تنظيم واحد يجمع شمل الدول العربية، لم تتضح معالمه إلا خلال الحرب العالمية الثانية، بفعل جملة متغيرات عربية، إقليمية ودولية.

المبحث الأول: التنظيم المؤسساتي العربي وخلفيات الانتماء الجزائري.

قد تكون الدول العربية هي المجموعة الإقليمية الأكثر محاولة من أجل التعاون في العالم، فقد كرست المجتمعات العربية أكثر من نصف قرن من المجهودات غير المنقطعة من أجل التعاون العربي، وذلك بوضع أكبر قدر من الإطارات الإقليمية والقوانين المنظمة لها والمعاهدات والاتفاقيات.

المطلب الأول: التنظيم المؤسساتي العربي وخصائصه.

يعتقد البعض أن النظام الإقليمي العربي ارتبط قيامه بقيام جامعة الدول العربية عام 1945م، وتبرير ذلك يأتي" أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام، في حين يرى فريق آخر أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية– موضوعية سبقت في وجودها جامعة الدول العربية وأن هذا البناء المؤسسي ما وُجد إلا بإرادة الدول المنشئة، بقصد تنظيم التعاون وأنماط التفاعل وصولا إلى أهداف ومصالح مشتركة، وعليه فوحدات النظام الإقليمي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظام وتقويم أدائها[1].

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سبق ذكره، ص68.

أولا: نشأة النظام الإقليمي العربي.

فيما يخص المشرق العربي :

في خطاب ألقاه **أنطوني إيدن** وزير خارجية بريطانيا في 29ماي 1941 أكد فيه دعم الحكومة البريطانية لكل مشروع أو خطة يتفق عليها العرب في سبيل الاتحاد، وبعد نيل بعض الدول العربية استقلالها في عام 1944، وبدعوة من الحكومة المصرية، عقد في الاسكندرية اجتماع تحضيري قدمت فيه ثلاث اقتراحات: وحدة عربية، حكومة مركزية واتحاد فدرالي، وانتهى الاجتماع بالموافقة على الاقتراح الأخير، الذي عرف **ببروتوكول الإسكندرية،** والذي تضمن الأسس التي تقرر أن تقوم عليها الجامعة.

وفي شهر مارس1945، عقد في القاهرة مؤتمر ضم ممثلين عن الدول السبع المؤسسة للجامعة وهي: مصر، سوريا، لبنان، العراق، شرق الأردن، السعودية، اليمن وبعد إدخال التعديلات على بروتوكول الإسكندرية، أعلن المؤتمرون في 22مارس 1945 تأسيس جامعة الدول العربية، ثم اتسعت لتشمل 22دولة عربية وهي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي.[1]

نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل، كثير منها تفتقرها نظم إقليمية أخرى، فالشعب العربي الذي يشكل قاعدة النظام العربي ومضمونه، عاش على نحو دائم ومستمر على إقليم ممتد تربطه عوامل التشابه الثقافي والسياسي، كما تربطه عوامل التقارب في فرص النمو والتطلع المشترك، فضلا عن وحدة التاريخ واللغة والعقيدة المشتركة وبالتالي فإن وجود الشعب العربي وتفاعله سبق قرار الدول السبع لأن تتفاعل في إطار منظمة إقليمية.[2]

[1] Philipe Moreau Déferges, **les organisations nationales contemporaines**, France, 1996, p13.

[2] علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سبق ذكره، ص69 .

بعد قيام الجامعة العربية بدأ النظام يعبر عن جانب من فعالياته الرسمية عبر هذه المؤسسة، التي قامت في ظل حركة التحرر العالمي بشكل عام والنزعة التحررية الاستقلالية التي سادت المستويين الرسمي والشعبي العربي بشكل خاص، مما أكسبت النظام طابعًا ثوريًا.

وقد استطاع النظام الإقليمي العربي أن يعبر عن ذاته في تلك المرحلة حيث بدأت الأطراف العربية ذات النفوذ الأكبر تفرض دورها لبلورة المواقف التوحيدية رغم افتقار النظام العربي للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته بسبب خضوع معظم أجزائه بشكل أو بآخر لاحتلال أجنبي وتقليص حركته بسبب القيود العسكرية وحالة التبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الأجنبي في المنطقة .[1]

فيما يخص المغرب العربي:

إن البحث في موضوع المغرب العربي ارتبط بجدل منهجي حول مفهوم كيانه، وبالعودة إلى التاريخ يمكن فهم صيرورة تكون هذا الكيان عبر مختلف المراحل .فمنطقة المغرب العربي تمثل امتدادا جغرافيا موحدا، وكيانا يشترك سكانه في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، وقد دمجت لعقود في إطار الأمة العربية الإسلامية، وعرفت في العهد الوسيط تجارب وحدة زاخرة، وإثر انهيار دولة الموحدين برزت كيانات مستقلة تخضع لنفوذ الأسر الحاكمة، وشكل دخول العثمانيين للمغرب العربي اختراقا لسيادة المغرب الأقصى تحولات كبرى تمثلت في بروز مفاهيم سياسية جديدة لكيان المغرب العربي و تعليق فكرة الوحدة المغاربية.

إن المغرب ظل مرتبطا بالمشرق، ولم يقطع صلاته بدار الإسلام سواء زمن بناء ذاته المستقلة عن دولة الخلافة أو حين تفككت وحدته التاريخية ووهنت، إذ ضل التواصل الديني

[1] علي الدين هلال و جميل مطر، مرجع سابق، ص61.

والروحي قائما تأكيدا على واجب الانتماء للأمة الإسلامية وللخلافة، كما تداعمت الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية خاصة بفضل التصوف والزوايا والتضامن السياسي أحيانا.[1]

نواجه في دراستنا للمغرب العربي صعوبة تحديد الإطار الجغرافي، وما ترتب عنها من اختلاف المصطلحات والتسميات، إننا نعرف اليوم أن شعوب المنطقة التي استعادت سيادتها شكلت خمسة بلدان مستقلة، متواصلة الجوار متمايزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية، ومتفاوتة في مواردها الطبيعية.

لقد فرضت المعاناة المشتركة بين شعوب المغرب العربي على نخبتها السياسية تنسيق جهودها السياسية لتحرير أقطارها من الاستعمار الغربي، وفي هذا الإطار عقد القادة الوطنيون من الجزائر وتونس والمغرب "مؤتمر المغرب العربي" في 15 فيفري 1947، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد **عبد الرحمان عزام.**[2]

إن التنسيق بين الحركات والأحزاب المغاربية الذي امتد إلى الميدان العسكري، وتم ذلك بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي بعد سنة 1954، فأصبحت مسألة تحرير أقطار المغرب العربي تمثل جزءا لا يتجزأ من نضال شعوب المغرب العربي. [3]

لقد كان مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 1958 ، بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي، تأكيدا على ضرورة بناء تجمع إقليمي، لكن قرارات المؤتمر بقيت مجمدة نتيجة الخلافات التي ظهرت بين الدول المغاربية، وكذلك لأن المسؤولين أدركوا

[1] أحمد مالكي :**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 ، ص81.

[2] محمد عابد الجابري، **تطور فكرة المغرب العربي: وقائع وآفاق**، مجلة دراسات عربية، عدد7، 1983، ص07.

[3] علال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي**، الرباط، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988، ص149.

أن مستقبل المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد استقلال الجزائر ، وهو الموضوع الذي شكل نقطة خلاف أساسية كانت عقبة أمام مستقبل المنطقة ومسارها الوحدوي.[1]

المطلب الثاني: السياق التاريخي للعلاقات الجزائرية – العربية.

أولا: العلاقة التاريخية بالمشرق العربي.

ترجع علاقة الجزائر بالعالم العربي في تاريخها إلى الفتح العربي – الإسلامي لشمال إفريقيا في القرن 08 ميلادي، حيث أصبح الانتماء الجزائري حضاريا مما جعلها تتأثر بفكرة الأمة العربية وقوة الإسلام السياسية العابرة للحدود.

إنه لا يمكن تحديد تاريخ معين لبداية العلاقات الجزائرية العربية فهي قديمة إذ أنه غداة الاحتلال خرجت أعداد كبيرة من الجزائريين متجهة نحو المغرب وتونس وبلاد المشرق.[2]

وهكذا أصبحت هناك جالية جزائرية في كل من المغرب وتونس ومصر وفلسطين وسوريا، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية، وقد وجد هؤلاء المهاجرين الجزائريين في هذه البلاد فرصة للتعبير عن أفكارهم وآراءهم المناوئة للسياسة الفرنسية أو الاستعمارية في البلاد العربية والإسلامية بوجه عام.[3]

[1] عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2003 -2004، ص41.

[2] سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.5، 1830 – 1954، ط1، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي 1998، ص 474.

[3] خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962**، ج1، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص293.

فقد عرفت الفترة الممتدة من 1900 إلى 1918 هجرة هزت السلطات الفرنسية وهي هجرة تلمسان، وكانت بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية الأولى، ما جعل الهجرة نحو المشرق العربي تتكثف.[1]

أثناء التاريخ الطويل من الهجرة والاندماج في المجتمعات العربية والغرف من الثقافات المحلية والتراث الإسلامي المشترك، ظهر أعلام جزائريين استطاع بعضهم أن يلعب دورا مهما في الحياة السياسية والثقافية والفكرية. [2]

وعن الأمثلة التي تعبر عن العلاقة التي كانت تربط الجزائر بالبلاد العربية فهي كثيرة منها المساهمة في الحركة الوطنية السورية عن طريق **الأمير عز الدين الجزائري** الذي يعتبر من أبرز قادة الثورة السورية 1925-1927.[3]

كما وجد الجزائريون انفسهم منذ اليوم الأول لوجودهم في فلسطين أنهم معنيون بالقضية الفلسطينية، حيث وجدوا أنفسهم وسط الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن أبرز المحطات التاريخية في الحياة الفلسطينية التي شارك فيها الجزائريين المهاجرين وتركوا بصماتهم فيها بشدة، ثورة البراق التي اندلعت عام 1929. فمن الجزائريين الذين بادروا منذ الوهلة الأولى للدفاع عن الحق الفلسطيني، نذكر **الأمير محمد سعيد** حفيد **الأمير عبد القادر**، ومن صور جهاده القومي، رسائله ومذكراته السياسية العديدة المرفوعة إلى الحكومات الأوروبية، ومنها مذكرة مرفوعة إلى "لجنة البراق الدولية" بتاريخ 28 تموز 1930 والتي

[1] سعد أبو القاسم، المرجع السابق ص 196.

[2] سعد أبو القاسم، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي،1992، ص128.

[3] الخالدي سهيل، **الإشعاع المغربي في المشرق: دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام**، ط1، الجزائر- برج الكيفان، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997، ص180.

نشرتها جريدة الجامعة العربية التي تصدر بالقدس، عدد 414، التي شرح فيها حقيقة اعتداء الصهاينة على حائط البراق الشريف، وفند فيها المزاعم الصهيونية. [1]

يمتد الفضاء العربي من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال، مما ينتج درجة عالية من التداخل الأمني وبالتالي الميل إلى إقامة منظمات إقليمية على غرار **الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي.**

من هنا كان للعوامل الثقافية والحضارية دور في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية و**الاهتمام** بالدائرة العربية، وكانت العلاقة مع القضايا العربية هي امتداد للعلاقات التي أنشأها مسؤولو الثورة مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية.[2]

فقد كانت العلاقات في هذه الفترة قد بلغت ذروتها ويتبين ذلك لنا جليا من خلال المواقف العربية التي ساندت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وكان لها الفضل في تدويل القضية الجزائرية على غرار الدعم المصري للقضية الجزائرية منذ بدايتها.

ثانيا: قراءة في تاريخ العلاقات الجزائرية- المغاربية.

على الرغم من حرص الاستعمار على عزل الجزائر عن تونس والمغرب فإن حركة الهجرة ربطت الجزائر بهذه الأقطار، وكانت حركة هجرة الجزائريين إلى المغرب وتونس نشيطة إذ تذكر المصادر أن المهاجرين الجزائريين الذين استقروا بالمغرب فاقت أعدادهم في عام 1907العشرين ألفا غالبيتهم من عائلات محافظة انتقلت من الغرب الجزائري لتستقر في المغرب حيث الاحتضان الشعبي وحماية السلطان، وكانت تونس مقصدا رئيسيا للمهاجرين الجزائريين لجئت الكثير من عائلات قسنطينة وبجاية ووادي سوف وبسكرة...الخ، ولجأ إليها الثوار للاستقرار، وقصدها كذلك أهل ميزاب للعلم والتجارة وقد

[1] سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919 – 1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2007 – 2008، ص36.

[2] Salih Benkobi, **l'Algérie dans tous ses états**, Alger, Kasbah édition, 2009, p29.

اشتهر الجزائريون في تونس في مجال العلم و السياسة وأصبح الكثير منهم قادة للحركة الوطنية.

أعطى ميلاد نجم شمال إفريقيا الدفعة الحقيقة لمشروع الوحدة المغاربية، وقد شارك التونسيون والمغربيون والجزائريون في تأسيس النجم عام 1926 بباريس، وهو عبارة عن جمعية سياسية للدفاع عن المغاربة وتنسيق العمل المشترك بين مناضلي الأقطار الثلاث، وقد ساعد ظرف وجود جالية مغاربية نشيطة بفرنسا وانفتاحها على تيارات اليسار الفرنسي والحركات المناهضة للاستعمار في تعميق نضال النجم وتوسيع نشاطه وهكذا تناغم هذا التنظيم مع ثورة الريف ورسم أهداف ومطامح مغاربية واسعة.

كما أن موضوعات العمل المشترك ظلت تؤكد حضورها في برامجه وأهدافه، وقد تجند للدفاع عن شخصية المغرب العربي وهوية مكوناته الاجتماعية والإثنية مؤكدا إصراره على التقريب بين الحركات الوطنية بالدول الثلاث وتوحيد نشاطها النضالي، إذ وجه مثلا النجم رسالة إلى مواطني المغرب الأقصى ذكر فيها بأهمية النضال المشترك وحتميته في مواجهة المستعمر الفرنسي.[1]

وعلاوة على ذلك رعى النجم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي كانت التجربة الرائدة في تطوير وتنسيق العمل المشترك وقد أكد هذا التنظيم الطلابي دفاعه المستميت عن الهوية المغاربية ومقومات شخصيتها التاريخية وغرس في النخب المثقفة الفكر الوطني - الوحدوي فأهلها لتكون قائدة للنضال الوطني وموجهة للعمل الوحدوي، وقد قامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في

[1] قنانش محمد و قداش محفوظ :**نجم الشمال الإفريقي 1926 1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**،الجزائر، 1984، ص44.

الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد في كل من المغرب والجزائر وتونس العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاث قبل الاستقلال وبعده.[1]

لقد بلور نجم شمال إفريقيا فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية ونشرها في أوساط الهجرة وعزم على إقناع جميع المغاربة بها من خلال صحافته ومؤسساته ونداءاته وقد مثل واقع الهجرة لحظة ملائمة للجاليات الجزائرية والتونسية والمغربية في الاحتكاك والوحدة، فانعقد في أواخر 1924 اجتماع في باريس لتدارس أوضاع الأقطار المغاربية، خلص المؤتمرون فيه للتنديد بالاستعمار و الدعوة إلى التنسيق و التضامن الفعال. [2]

وقد سمحت ظروف الحرب العالمية الثانية بتبلور توجهات ثورية ورسم خطط منسقة بين الجزائريين والتونسيين والمغربيين للثورة على فرنسا وجرت عدة اتصالات بين قادة الحركات الوطنية في أوربا والقاهرة، أكدت على أهمية التنسيق السياسي واستغلال جميع الفرص للضغط على فرنسا، وقد أدى تصلب الاستعمار في مواجهة الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث إلى بروز قوة ثورية أصبح لها وزنها على حساب القيادات التقليدية، خاصة وقد أكدت مأساة الثامن ماي بالجزائر وسياسة الإصلاح والانتخابات المزورة في تونس والمغرب أن الاستعمار لا يمكن دحره إلا بقوة السلاح.[3]

ولعل من أهم ثمار التنسيق السياسي المغاربي التي تحظى بالإشادة دائما الاجتماع التنسيقي الذي جمع الأحزاب الوطنية المغاربية **في مقر إقامة مصالي الحاج بباريس في 28جانفي1952 والذي قررت فيه الأحزاب، المغاربية، بعد مناقشتها للتطورات المستجدة في المغرب العربي إنشاء جبهة للاتحاد والعمل المغربية وركزت هذه الجبهة الجديدة على

[1] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، جامعة منتوري، 2007-2008، ص21.

[2] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6 ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2003 ،ص11.

[3] محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص ص20، 21.

** الأحزاب المصادقة على الميثاق هي الأحزاب الجزائرية :(حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) والأحزاب المغربية :(حزب الاستقلال، حزب الإصلاح الوطني ،حزب الوحدة و حزب الثورة و الاستقلال) والأحزاب التونسية :(الحزب الدستوري الحر، الحزب الدستوري القديم ، الجبهة الوطنية التونسية).

العمل السياسي والدعائي، وجمعت بشكل صوري بين الأحزاب الثورية والإصلاحية ،ولم تحقق نتائج مهمة فكان على القوى الثورية أن تأخذ بزمام المبادرة وأن تنتهج الخيار المسلح، وهكذا اندلعت حركة المقاومة في تونس وعمت في كامل المغرب العربي، وهب المتطوعون الجزائريون والمغربيون للانخراط فيها.[1]

وهكذا يتضح لنا أن المغرب العربي الذي تعزز روابطه الجغرافية والدين واللغة يعتبر مثالا فريدا لما يمكن أن ينشأ من علاقات بين أقطار متجانسة وشعوب متضامنة، وإن لم يسعف المجال استعراض الماضي البعيد حيث لم تكن هناك ثمة حدود مرسومة ولا كيانات متمايزة في الغالب فإن الصورة الموجزة المقدمة عن العمل النضالي المغاربي المشترك في فترة الاحتلال الفرنسي تؤكد أن مشروع التضامن والوحدة كان هدفا يجمع المغاربة، وأن الحركات النضالية والسياسية اهتمت ببعد الوحدة والتضامن، وحرصت الحركة الثورية الجزائرية منذ عام 1926 على تجسيد وحدة الكفاح المسلح ضد العدو المشترك واعتبرت أن ذلك وحده يعزز القضية الجزائرية ويكفل التحرير الشامل، غير أن اختلاف التوجهات وقف حائلا أمام تجسيد وحدة العمل المسلح، وأملت الثورة الجزائرية الكثير بتعويلها على مشروع مغربة الحرب كخيار استراتيجي لتحرير المغرب العربي وتوحيده.

المبحث الثاني: النظام الإقليمي العربي في السياسة الخارجية الجزائرية.

لقد كانت الجزائر في الوجدان العربي، وكانت العروبة في وجدان شعبها لأعوام طويلة قبل الاستقلال لذلك كانت جزءا من النظام العربي قبل أن تنضم إلى الإطار التنظيمي العربي المتمثل في الجامعة العربية.

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 32.

المطلب الأول: المكانة الجيوسياسية للجزائر في النظام الإقليمي العربي.

الفرع الأول: مكانة الجزائر الجيوسياسية ضمن المشرق العربي:

يتضح أن الجزائر تأتي في مقدمة الدول العربية المنتجة، حيث بلغ إنتاجها نحو 153,5 مليار متر مكعب نظرا لإنجازها عددا كبيرا من وحدات تسييل الغاز وإنشاء خطوط دولية لنقل الغاز إلى الدول المجاورة وإلى الدول الأوروبية عبر البحر المتوسط. [1]

تعتبر الجزائر من الدول العربية الغنية بثروتها المعدنية. ويأتي البترول والغاز الطبيعي في المرتبة الأولى في الأهمية، وقد بدأ استغلال البترول بكميات تجارية عام 1958 حيث بلغ الإنتاج نحو 3,4 مليون طن، وقد قفز الإنتاج سريعا حتى وصل إلى 68مليون برميل عام 1960، ثم إلى 204 مليون برميل عام 1964، ثم 390مليون برميل عام 1972 ولكنه وصل في عام 1999 نحو 45 مليون طن. وبذلك احتلت الجزائر المرتبة السابعة بين الدول العربية المنتجة للبترول.

كما تنتج الجزائر الغاز الطبيعي وتحتل المركز الأول بين الدول العربية، وتحتل نفس المركز بالنسبة للاحتياطي، حيث بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر نحو 153,5 مليون متر مكعب ويصل حجم الاحتياطي نحو 4,5مليار متر مكعب. [2]

انخرطت الجزائر بقوة في بادئ الأمر في تفاعلات النظام الإقليمي العربي، ثم عادت لظروف داخلية وبسبب صراعات الهوية واللغة إلى الانسحاب تدريجيا، ولكن لم تنسحب القيادة الجزائرية في أي وقت كليا بسبب مكانتها السياسية التي اكتسبتها خلال تفاعل ثورتها مع مرحلة المد القومي، ولذلك استمرت الجزائر تمثل طاقة مضافة إلى الطاقة السياسية للنظام الإقليمي العربي، كما استمرت مستفيدة من هذا الوضع من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري للدول العربية الذي ساعد في تدويل القضية الجزائرية آنذاك.

---

[1] حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، مصر، دار الكتاب العربي، 2004، ص268.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، سبتمبر 2000، ص276.

الفرع الثاني: مكانة الجزائر الجيوسياسية ضمن المغرب العربي:

أولا: العامل الجغرافي:

إن تأثير العوامل الجغرافية أساسي في تحديد حجم الدولة و أولوياتها على الصعيد الخارجي، انطلاقا من الموقع الاستراتيجي، و المساحة، و طول الحدود وتأثير المناخ و التضاريس و أهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة بالنسبة لمحيط إقليمي معين، ولا يمكن إقامة هذا التقييم دون الإشارة إلى موقع الدول المجاورة و ما تمثله من نسب مؤثرة على حدود الدولة المحورية، كما يكون مجال المقارنة حتميا لمعرفة الحجم الحقيقي للدولة بين جيرانها، ويكفي أن ننظر في بعض التجارب التكاملية الإقليمية حتى نذرك حقيقة وأهمية الموقع الجغرافي للدولة.

تحتل الجزائر على مستوى المغرب العربي الجزء الأكبر من مساحته الإجمالية المقدرة ب 6 مليون كلم2 ، يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا، ترتبط بالمشرق العربي من الجهة الشرقية ولديها امتداد عبر الساحل الصحراوي من الجهة الجنوبية، غير أن الجدير بالذكر ، هو أن الجزائر تزيد المغرب مساحة بخمس مرات، و تونس 19 مرة ، كما تفوق موريتانيا بأكثر من ضعف مساحتها، وتزيد عن مساحة ليبيا ب 622ألف كيلومتر مربع. تعتبر الجزائر من الناحية الجغرافية نواة مركزية للمنطقة المغاربية ، إذ لا يمكن تصور خريطة المغرب العربي دونها.

الدولة	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة بالألف كلم²	2,381	1,759	1,030	450	163

الجدول رقم (1)[1]

[1] L`Etat Du Monde , **Editions La Decouverte**, Paris, 1999,P17 .

ثانيا: العامل الديمغرافي:

تشكل الجزائر القوة المغاربية الأولى من حيث عدد السكان، غير أن العامل البشري لا يقاس تأثيره بالحجم فقط ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تجانس التركيبة الاجتماعية وفعاليتها، ودرجة تفاعلها مع الهياكل المادية المتاحة في إطار التنمية. إن الأرقام تشير إلى معدل الكثافة السكانية الذي يصل إلى 12.6 فرد في1 كم2 إلا أنه يختلف شمالا عنه جنوبا، حيث ينتشر السكان في الشمال بنسبة 120 فرد في الكيلومتر المربع ، أما جنوبا فلا تتجاوز النسبة 3أفراد في كل 1 كلم² وإذا ما قارنا عدد السكان بالمساحة الإجمالية للجزائر، نجد النمو الديموغرافي يتطور بعقلانية، لأن نسبة النمو السكاني تصل إلى % 2.9 سنويا.[1]

ثالثا: العامل الاقتصادي.

إن استعراض المؤهلات الاقتصادية الجزائرية في سبيل معرفة حجمها على المستوى المغاربي ، يجعلنا نتفادى الحديث بإسهاب عن تطور النظام الاقتصادي الجزائري و تحولاته، بل سنركز في دراستنا على بنية الاقتصاد الجزائري الحالي وما يقوم عليه من دعائم وإمكانيات و موارد ، كما سنهتم بالمجالات التي تعبر في مجملها عن الحالة الاقتصادية ومقارنتها باقتصاديات الدول المجاورة .بالإضافة إلى التركيز على التجارة الخارجية للجزائر، ومعرفة حجم مبادلاتها وأهم المتعاملين معها والنسب المختلفة لصادراتها وواردتها، خاصة و نحن بصدد دراسة تكاملية أساسها المبادلات التجارية سواء داخل المجال الإقليمي أو من خلال تأثير المبادلات الخارجية على واقع المحيط الإقليمي ، كما أن للتجارة الخارجية دورا كبيرا في تحديد وضعية الدولة و مدى ارتباطها بالوحدات الأخرى ، من حيث نسبة المبادلات و تنوع مجالاتها.

يصنف **سمير أمين** في كتابه : "الاقتصاد العربي المعاصر" الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع . إذ

[1] Moncer Rouissi , **Population Et Société Au Maghreb**, Alger O.P.U, 1983, p 117 .

تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية و ترميمها، وتوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام.[1]

تمتلك الجزائر ثروة معدنية هامة، أساسها مناجم الزنك والزئبق بالشرق الجزائري، بالإضافة إلى مناطق استغلال النحاس، كما تحتوي منطقة الأهقار على ثروة حقيقية من اليورانيوم والذهب ، ومن أهم المناجم المستغلة للفوسفات والحديد ، تلك الموجودة بمنطقة جبل العنق ، و يوجد أعلى احتياطي مقدر بمليار طن ب " غار جبيلات " قرب مدينة تيندوف. إن هذه الثروة المعدنية، عرفت انفتاحا في مجال الاستثمار، وذلك بموجب قانون المناجم لسنة 1991 وسجلت 16مشروعا في هذا القطاع خلال سنة (A.P.S.I) وكالة تشجيع ومتابعة الاستثمار1997.[2]

رابعا: المبادلات التجارية الجزائرية – المغاربية.

إن ما يميز المبادلات المغاربية عموما ، هو الضعف و الجمود ، حيث أنها لم تتجاوز إطلاقا نسبة 3% من مجمل المبادلات الخارجية لدول المغرب العربي وهو ما يعتبر مؤشرا حقيقيا لفشل تجربة التكامل و الاندماج في المنطقة.[3]

كما عرفت المرحلة عموما، تقاربا في مجالات التنمية والتعاون، شملت عدة قطاعات، كتسويق الغاز الجزائري بأنابيب تمتد إلى أوربا عبر تونس والمغرب، واتفاقيات مع ليبيا في مجال البترول. ونتيجة لهذه الحركية الهادفة إلى تطوير التعاون والتكامل بين دول المنطقة المغاربية، كان لقاء 10 جوان1988 بـ" زرالدة "واعتبرت الخطوة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي كإطار للتعاون وتحقيق هدف الاندماج. [4]

---

[1] Samir Amin, **L'économie Arabe Contemporaine**, Paris, Les Éditions De Minuit, 1980, P09

[2] Jeune Afrique N° 1985- Du 26 Janvier Au 1 Février 1999 .

[3] Mohamed Ben Elhassen Elalaoui , **La Coopération Entre L'union Eropienne Et Les Pays Du Magreb**, Paris, Nathane , 1994,P123

[4] عبد السلام قريقة، المرجع السابق، ص47.

المطلب الثاني: العمق العربي في ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86إلى المادة 93 ، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية. [1]

أولا: مبدأ حسن الجوار.

قد أعطت الجزائر لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 20/ 1981/12،" أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال". [2]

---

[1] العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011، ص 28.

[2] محمد قجالي، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1990 ، ص ص 202 ،203

لقد شمل تطبيق هذا المبدأ العديد من الدول العربية حيث وقعت الجزائر عقب الاستقلال عدة اتفاقيات حسن الجوار مثل ليبيا وتونس وموريتانيا.

ثانيا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

تجد الجزائر في ضبط حدودها وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران15 / 01/ 1969، واتفاقية تلمسان 05/27/ 1970، ثم معاهدة الرباط في 1972/06/15، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم06 /1970/01، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى في 1983/05/19 كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 12/13 1983، ومع مالي في 1983/05/08، ومع النيجر يوم 1983/01/05.أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة1956 . [1]

ثالثا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

وذلك من أجل دعم فكرة حسن الجوار الإيجابي وتكريسها، فقد وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا

[1] العايب سليم، المرجع السابق، ص 32.

المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين. [1]

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية. [2]

إن هذا المبدأ يعتبر انفراديا في التصور والأداء الدبلوماسي الجزائري، فهو عنصر لا يتوفر في مضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية. فقد استمدت الجزائر هذا المبدأ من النضال الطويل مع الاستعمار وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر. وقد مارست الجزائر هذا المبدأ في تصورها وأداءها مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات الجزائرية الإقليمية.

[1] نفس المرجع، ص 34.

[2] المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري.

رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون" وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية".[1]

خامسا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 الفقرة 7 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها فهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار.

المبحث الثالث: دور الجزائر في المؤسسات الإقليمية العربية.

المطلب الأول: الجزائر وجامعة الدول العربية.

إذا حاولنا تتبع علاقة الجزائر بجامعة الدول العربية، فيجدر بنا الإشارة في بادئ الأمر إلى موقف الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية حيث نجد أن بدايتها تعود إلى ما قبل الثورة الجزائرية1945 حيث أصدر ملوك ورؤساء الدول العربية في نهاية ماي 1946 بيانا أوكلوا فيه إلى الجامعة السعي إلي تحقيق رغبات أهل الشام وإفريقيا تونس و المغرب والجزائر.

[1] بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة،2004 ، ص55.

وفي 19 أفريل 1951 أصدر مجلس الجامعة قرار اللجنة السداسية حول قضايا شمال إفريقيا.

فيما يتعلق بالجزائر فقد أوصت اللجنة بإثارة القضية أمام الأمم المتحدة كما كلفت الأمانة بإعداد دراسات وافية لمختلف شؤون الجزائر وان تبدل مساعيها لدى لجنة حقوق الإنسان لبحث هذه القضية لتتمكن من إثارتها أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة.[1]

وفي نهاية ديسمبر1954 قدم وفد المملكة العربية السعودية مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن بشان الأوضاع الخطيرة في الجزائر بفعل أساليب القمع و الاضطهاد الفرنسية، وقد عملت الجامعة على إبراز القضية على المستوى الدولي ففي 13 جويلية 1955 بعث الأمين العام للجامعة بمذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة يبرز فيها ما تمارسه فرنسا ضد الجزائريين وأيضا إلى وزارات خارجية دول مؤتمر **باندونغ** وأيضا إلى الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي بمصر من أجل بذل جهود لوقف الحالة المتدهورة بالجزائر.

كما وقفت الجامعة العربية ضد الادعاءات الفرنسية الرامية إلى جعل الجزائر جزءا من فرنسا، فكان اجتماع مجلس الجامعة العربية في 29 مارس 1956 بالقاهرة الذي عبر عن استنكاره لهذه التصريحات وأعلن عن تأييده التام للشعب الجزائري العربي ومشاركته في محنته وما يتعرض له من اضطهاد بسبب مطالبته بالحرية و حق تقرير المصير.[2]

كما قامت الجامعة بنشاط دبلوماسي هام من خلال دعوتها وزراء خارجية الدول الأعضاء في 30 مارس 1957 إلى القيام بزيارات إلى الدول الأجنبية خصوصا في أمريكا اللاتينية واسكندنافيا للتعريف بعدالة القضية الجزائرية .[3]

---

1 محمد علي الرفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، ط1،لشركة المصرية للطبع و النشر،مصر،1971 ،ص93.

2 يحي حلمي رجب، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976، ص - ص 15- 20 .

3 محمد علي الرفاعي، المرجع السابق، ص 104.

وفي 19 سبتمبر 1958 توجت الجهود الجزائرية بتأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة فعبرت الأمانة العامة للجامعة بترحيبها بهذه الحكومة ومساندتها من خلال كلمة عبد الحميد غالب مندوب الجمهورية العربية المتحدة التي رحب فيها بعضوية الحكومة الجزائرية و المطالبة ببذل المزيد من الدعم و المساندة العربيين لها، والذي تجسد خصوصا في إنشاء صندوق لمعونة الجزائر في 28أفريل1958 بمبلغ قدره مليون جنيه إسترليني، وخلال اجتماع لجنة المندوبين في 20ماي 1958 طالب مندوب الجزائر **أحمد توفيق المدني** بتخصيص اثني عشر مليون جنيه كمعونات للمجاهدين الجزائريين عن طريق الجامعة العربية وتم إقرار ذلك في جلسة 18أكتوبر1958. [1]

كما طالبت الجامعة العربية خلال دورتها الثالثة و الثلاثين عام1960 بفتح تحقيق دولي لوقف الإبادات الجماعية للسكان ووقف دعم الحلف الأطلسي لفرنسا و مطالبة الدول الأفرو-آسيوية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية، وقد تابعت الجامعة العربية سير المفاوضات الفرنسية الجزائرية من مولان 1960الى مراحل مفاوضات أيفيان سنة 1961م ووقفت على تطوراتها من المسؤولين الجزائريين ومندوب الحكومة المؤقتة لدى الجامعة و يبرز ذلك خصوصا أثناء بدء المفاوضات في 20 ماي 1961م و تعثرها بسبب قضية فصل الصحراء حيث اتفق أعضاء الجامعة مع ممثلي 29 دولة آفرو-آسيوية في الأمم المتحدة على تقديم مذكرة إلى الأمين العام يطالبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها مع رفض مطالب فرنسا بفصل الصحراء و تحميلها مسؤولية فشل المفاوضات، و بعد استئناف المفاوضات من جديد والوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962م وتوقيع اتفاقيات في 4 جويلية 1962م و الاعتراف باستقلال الجزائر ثمن مجلس الجامعة هذا الانجاز واعتبره نصرا للشعب الجزائري و أوصى بتقديم الدعم المالي السريع للحكومة

[1] نفس المرجع، ص 106

الجزائرية ومساعدتها علميا و فنيا و إداريا ليتوج كل ذلك بانضمام الجزائر إلى الجامعة العربية في 17 أوت 1962.[1]

أهداف ودوافع الانتماء الجزائري إلى جامعة الدول العربية:

1. توثيق الصلات بين الدول العربية:

ويتحقق ذلك بما ذكره الميثاق، وما أحدثته الجامعة من لجان دائمة متخصصة لكل المجالات توثيق الصلات فيما بين البلدان العربية.

يقول **عادل الزعيم:** " لن يقتصر موضوع رعاية شؤون البلاد العربية ومصالحها على نص المادة الثانية من الميثاق فحسب، وإنما أفرد له ملحق خاص حددت فيه أساليب هذا التعاون".[2]

فإن الدول الموقعة على ميثاق جامعة الدول العربية والتي من بينها الجزائر، يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق وكان لهذا الهدف آثارا جيدة، من أهمها المساعدات المالية التي تمنحها الدول العربية المنتجة للنفط، للدول العربية التي لا تمتلك هذه الثروة، والتضامن العربي ثقافيا وتجاريا وصحيا وسياسيا.

2. حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز الاستقرار في المنطقة العربية:

يؤكد هذا الهدف في مضمونه على الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء من جهة، ومعالجة العدوان على إحدى الدول العربية من جهة أخرى، سواء كان ذلك ما بين دولة عربية وأخرى عربية، أو كان هذا الاعتداء من دولة أجنبية على دولة عربية.

[1] المرجع نفسه، ص120.

[2] عادل الزعيم، **بعد أربعين سنة من قيام جامعة الدول العربية**، مجلة شؤون عربية، عدد 37، 1984، ص 300.

ومن استقراء المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، يتبين دور الجامعة في تحقيق هذا الهدف ألا وهو دور الوسيط في فض النزاعات بين الدول الأعضاء، أو بينها وبين دول غير الأعضاء، أو بينها وبين دول أجنبية. [1]

كما تذكر المادة الثالثة من الميثاق، أن مجلس الجامعة من مهمته أن يقرر ووسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي تكفل الأمن والسلام الدوليين.

3. **التنسيق السياسي في حدود احترام سيادة الدول:**

لقد نصت المادة 08 من ميثاق جامعة الدول العربية على أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة، نظام الحكم القائم في الدول الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

المطلب الثاني: الجزائر ومشروع اتحاد المغرب العربي.

لا يخفى على أن الوحدة عامل قوة وقد شهد التاريخ عدة أمثلة برهنت على ذلك، والمغرب العربي دليل بارز على ذلك، فأثناء الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي برهن على أنه مجموعة جغرافية، إنسانية وثقافية متجانسة، وأظهر في تلك الحقبة هويته كقطب إيديولوجي. وأصبح بعد الاستقلال مرجعا يشار إليه في الدساتير والخطابات السياسية للدول المغاربية، فقد شهدت سنة 1989 ميلاد الاتحاد المغاربي بموجب معاهدة مراكش في 1989/02/17، هذه الأخيرة التي تنص صراحة على الإرادة المشتركة لاستقرار المنطقة، إذ جاء في ديباجتها أنه "بفضل هذه الوحدة سوف يكون للاتحاد المغاربي وزن نوعي مما يسمح له بلعب دور فعال في التوازن الدولي بتوثيق العلاقات السلمية في المجموعة الدولية وتدعيم الأمن والاستقرار في العالم".

ولكن المشروع المغاربي قبل مرحلة الاستقلال اقتصر على ثلاث أقطار محورية هي تونس والجزائر والمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، والروابط التي جمعت أحزابها

[1] أمجد رمضان فحلة، **العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، دون تاريخ النشر، ص18.

الوطنية، ثم انضافت ليبيا شكليا للمشروع عام 1958 ، ورسم حضورها في عام 1964 لتصبح عضوا رابعا، وما لبثت أن عادت إلى عزلتها المغاربية عام 1970 ، وفي عام 1975 انضمت موريتانيا إلى المشروع بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، وأدى طفوح قضية الصحراء الغربية إلى عزلة المغرب الأقصى وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغاربي، وهكذا فإن الكيان المغاربي الذي كان قديما يمتد من السلوم إلى المحيط الأطلسي أصبح عرضة للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة، فلم تستقر تركيبته ولم تتوضح معالمه إلا في عام 1988.[1]

من هنا وتمهيدا للبحث في الدور الجزائري من خلال هذا التنظيم الإقليمي سوف نستعين ببعض التساؤلات للمحاولة في الأخير رصد أسباب ودوافع انتماء الجزائر للاتحاد المغاربي، ومدى تأثيره على توجه السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي المغاربي، وعليه:

- ما هي الدوافع الموضوعية وراء انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي؟
- ما هو الدور الإقليمي للاتحاد المغرب العربي، وما مكانة الجزائر من خلاله؟

أولا: أهداف ودوافع الانتماء.

إن اعتبار اتحاد المغرب العربي هدفا استراتيجيا هو الذي يكمن وراء خيار الجزائر إن لم نقل حتمية انتماء الجزائر له. فمن الناحية النظرية وبالنظر لمحتوى معاهدة مراكش فإن استقرار منطقة المغرب العربي سوف يكون له أثر عميق على الاستقرار الإقليمي ليست في منطقة المغرب العربي فحسب بل في المنطقة العربية وإفريقيا ومنطقة حوض المتوسط، ويعود ذلك إلى كون منطقة المغرب العربي تتوسط هذه المناطق من جهة ولها علاقات تربطها معها...

[1] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل** ، ط2 ، بيروت، 1989، مركز دراسات الوحدة العربية، ص20.

حيث تعد وحدة المغرب العربي جزء من وحدة الوطن العربي ككل، وبالتالي فهي تمثل خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة، فالتداخل المغاربي ليس جغرافيا فقط، ولكن أيضا من حيث الأهداف والمصالح والشراكة، فتكامل الجزائر وتفاعلها في المنطقة المغاربية ليس مسألة خيار بل ينبع من تضامن النضال بين شعوب الدول المغاربية.[1]

وفي هذا الصدد صرح **عبد الحميد مهري** خلال مؤتمر طنجة:

"... ومن هنا فإن الحرب القائمة الآن لا تهم الجزائر وحدها ولكنها في الواقع هي معركة تحرير المغرب العربي كله قدر لها أن تتواصل في قطر من أقطاره.

...إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لاتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص في الجزائر من الاستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورة للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار الشقيقة التي تحصلت بفضل كفاحها على حريتها واستقلالها...." [2]

وقد تطابقت أهداف الجزائر من خلال سعي الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية إلى الوحدة المغاربية، مع المواد التي نصت عليها المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي:

فقد نصت المادة الأولى على:

- تمتين أواصر الأخوّة، التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدّم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقّل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

[1] قرني بهجت، جابر سعيد، علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص185.

[2] من خطاب السيد **عبد الحميد مهري** ممثل جبهة التحرير الوطني30 -27 أفريل 1958 / في مؤتمر طنجة.

وفي المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة، المشار لها في المادة السابقة، لتحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، يقوم على أساس الحوار.

في الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي إلي تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القِيم الروحية والخُلقية، المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً تبادل بعثات الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية، وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث، تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

أكدت الثورة الجزائرية وهي توضح توجهها السياسي والإيديولوجي ارتباطها بدائرة الشمال الإفريقي وتأثر الجزائر بما يحدث في الجارتين تونس والمغرب " إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال أفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل"، وكان أمل جبهة التحرير الوطني أن تكون المعركة في هذه الأقطار الثلاثة موحدة، وتأسفت لانفراد كل قطر بمعركته، وأعلنت أن من بين أهدافها الرئيسية في سياستها الخارجية مبدأ" تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي"[1]، وقد جاء التأكيد على هذا البعد في المواثيق الرئيسية للثورة، ولم يكن المشروع المغاربي مجرد شعار رفعته الثورة الجزائرية

[1] من بيان فاتح نوفمبر1954، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**، الجزائر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر، 1979 ، ص ص 7،8.

بل اجتهدت في تجسيده ميدانيا باعتباره خيارا استراتيجيا، وللتدليل على ممارسة جبهة التحرير الوطني لمبدأ الوحدة المغاربية في الكفاح منذ انطلاقة ثورة نوفمبر 1954 .

أكد ميثاق جبهة التحرير الوطني تمسك الدول المصادقة عليه بمشروع وحدة المغرب العربي وأوضحوا تصورهم للمشروع وفق البنود الثلاثة الآتية:

1-الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير

2-الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث:تونس، الجزائر، مراكش.

3- جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة اجمع واشمل للأقطار المغربية الثلاث بنظام يوضح، ومسؤوليات تحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش أن يضعوا أيديهم في يدنا، وان يعملوا معنا على تأسيس هيئة تنتظم الجميع. [1]

ويعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي أدت إلى تكريس الجزائر للتعاون الإقليمي المغاربي، فتجربة الحربين العالميتين وظروف الدول الضعيفة في مقابل الدول العظمى أدت إلى الاقتناع بأن القرارات السياسية لا يمكن أخذها منعزلة بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار سلوك الدول الأخرى.[2]

لقد كان للعامل الاقتصادي نصيبه في دفع الجزائر إلى تفعيل دورها الدبلوماسي المغاربي، فبناء اقتصاد مشترك قوي في المغرب العربي يتطلب استراتيجية موحدة في تدابيرها الداخلية ومواقفها في معاملاتها الخارجية مع مراعاة الظروف التي يشهدها العالم والتي بدون شك لها تأثيراتها على منطقة المغرب العربي سلبا أو إيجابا.

[1] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط3 ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984 ، ص 76.

[2] سعادة ابراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بدون ذكر سنة النشر، ص161.

وهو ما عبر عنه الدكتور **أحمد طالب الإبراهيمي** لدى تطرقه لموضوع بناء المغرب العربي، "إذا كان هؤلاء مقتنعين بحتمية إقامته، فمن واجبهم إذن أن يعملوا على تهيئة الظروف لصالحه، وما من مصير لشعوب المغرب الكبير إلا مصيرا واحدا يقضي به تاريخهم المشترك وتفرضه عليهم مصالحهم إن أحسن فهمها على أحسن الوجوه".[1]

في نفس السياق عبر الرئيس السابق **الشاذلي بن جديد**، "فتشييد المغرب العربي الكبير، اختيار من اختيارات الجزائر الأساسية... كما أن التنظيم المنهجي في إطار التشاور السياسي والتنسيق وإبراز جوانب التكامل من أجل الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي الذي يبنى على قاعدة صلبة دائمة، يفرض نفسه في عهد التجمعات الجهوية الكبرى لأنه يكون شرطا أساسيا لاستقرار المنطقة، وأمنها ورفاهيتها".[2]

ثانيا: الدور الريادي للجزائر في المنطقة المغاربية.

ترى الجزائر أن توجهها المغاربي يسمح بضمان الأمن والاستقرار في المنطقة ويساعدها على الاهتمام بتحقيق إنجازاتها الصناعية في محيط مغاربي ضروري لتنميتها خاصة أن التعاون الاقتصادي بالنسبة للجزائر هو وسيلة لحل المشاكل الحدودية القائمة. فمنذ الثمانينات تواصل الجزائر جهود التعاون مع جيرانها تحت شعار المغرب العربي الكبير، فرغم أحداث أكتوبر 1988 التي أعطت ضربة قوية للتناسق في المنطقة كلها، لكنها أدت من جهة أخرى إلى انطلاق الإصلاحات، وقد لقيت الجزائر دعم القوى الدولية في سياستها للتعاون الإقليمي، فقد انحازت إدارة الرئيس الأمريكي **بوش** إلى الاعتراف بدور الجزائر في بناء مغرب عربي مستقر.[3]

وتظهر أهمية موقف الجزائر في الاستقرار الإقليمي من خلال الدور الذي لعبته في التقريب بين دول المغرب العربي مع دول أخرى في المحيط المجاور، وذلك من خلال حل

[1] الإبراهيمي أحمد طالب، **الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة**، العدد الأول، 1986، ص134.
[2] خطاب الرئيس الأسبق **الشاذلي بن جديد** أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1987/12/15.
[3] سعادة ابراهيم، المرجع السابق، ص158.

بعض الخلافات، فقد دفعت ليبيا إلى إعادة وتحسين العلاقة مع التشاد، وكذلك هيأت للتقارب بين ليبيا وتونس مما سهل مهمة الرئيس التونسي في إعادة بناء نظام ما بعد بورقيبة.

وباعتراف العديد من الدول، فإن الجزائر تلعب دورا رياديا إقليميا، مما دفع إلى رسم استراتيجية محورها الأساسي التعاون الدولي، الذي يحتاج إلى محيط آمن، هذه الاستراتيجية اطلقت لتشمل المناطق الأقرب، فالواقعية فرضت على الجزائر مد أواصر التعاون في منطقة المغرب العربي من أجل إنشاء حزام أمني ليس بالمفهوم العسكري بل بالمفهوم اللين للأمن، فالجزائر حاولت أن تكون حاضرة في محيطها الإقليمي والعمل على مواجهة التحديات المختلفة التي تعبر عن مختلف مستويات الأمن. والذي يعد عمل الجزائر المنفرد قادر على مواجهتها إلا في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، فقد عملت الدولة الجزائرية على إنشاء ندوة مجموعة الدول الصحراوية والاتحاد المغاربي .

إن الأمن الإقليمي الذي تنشده الجزائر يتم بحل الخلافات على أساس مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، فاستمرار النزاعات يحول دون مواجهة التحديات الكبرى التي تتطلب تعاونا جادا وفعالا في مختلف الميادين، فاستراتيجية الجزائر الإقليمية مبنية على أساس احترام مبادئ القانون الدولي المتضمنة في المواثيق الدولية والإقليمية، الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية وخاصة مبدأ تبادل المصالح، بمعنى أن التعاون يفترض تبادل المصالح، وهو المبدأ الذي تم التعبير عنه في النصوص الأساسية.[1]

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في المؤسسات الإقليمية العربية.

بعد أن كانت السياسة الخارجية الجزائرية تمنح النظام العربي أقل نصيب من اهتماماتها الخارجية، وبعد أن جربت أسلوب الوساطة بدل التفاعل الإيجابي المباشر، إلا أنها كانت تخطو خطوات تجسد النية في المشاركة في تفاعلات النظام العربي، وبشكل رئيسي في فرعه الشمال إفريقي[2]

[1] سعادة ابراهيم، المرجع نفسه، ص250.

[2] حول التغيير في سياسة الجزائر الخارجية، أنظر:

لمعرفة دور الجزائر في ترقية التجربة التكاملية المغاربية ، يجب إلقاء الضوء على أهم ما ميزها منذ نشأتها، خاصة وأن اللقاء التمهيدي الذي سبق مؤتمر تأسيس " اتحاد المغرب العربي " في مراكش المغربية سنة 1989 ، كان تجسيدا لمبادرة الجزائر في قمة "زرالدة " سنة من قبل . وقال فيها الرئيس الجزائري الأسبق **الشاذلي بن جديد**:

"... يجب أن نبني اتحاد المغرب العربي على القواعد التالية: إرادة سياسية للإجابة الواضحة عن كل المسائل المتعلقة بالأهداف السياسية المشتركة، ومنهجية علمية من أجل تدعيم المبادلات التجارية، والاستفادة من تنوع أوضاع بلدان المنطقة واستغلال التجانس الذي يطبع حاجياتها." [1]

لقد لعبت الجزائر دورا محوريا في المبادرة بتوسيع مجالات التعاون الزراعي فالتأكيد على ترقية مجال الصناعة في الاقتصاد الجزائري، يجعل دول المغرب العربي اكثر تطورا في مجال الزراعة، وقد تدخل ضمن هذا الإطار عدة عوامل مرتبطة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة وعلاقاتها بحجم السكان، و في اطار التخصص وتقسيم العمل ، يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب الزراعية للدول المجاورة و تقوية العلاقات فيما بينها و تنمية المجال الفلاحي محليا، لوضع حد للتبعية الغذائية اتجاه أوربا، و يدخل ضمن هذا العنصر تنمية المناطق الزراعية الحدودية وتسهيل المبادلات التجارية في المواد الزراعية الأولية التي تستعمل في الصناعات التحويلية. [2]

Robert Barrelt, **US Policy in north Africa, American Arab Affairs**, n°13, Summer 1985 , P 38

[1] **الاتحاد المغاربي أمام الامتحان العسير، الصمود أم الخضوع**، الجزائر، مجلة عالم السياسة عدد 20 ، ديسمبر1991 ، ص22.

[2] Abdelhamid Ibrahimi , **Dimensions Et Perspectives Du Monde Arabe** , Alger, OPU , P 264 .

سعي الجزائر إلى ضرورة تركيز البناء المغاربي على فكرة " النواة المركزية" وليس على مغرب الأربعة أو الخمسة أو الستة، وهي الفكرة التي تقوم عليها مختلف تجارب التكامل في إطار التكتلات الاقتصادية الجهوية. [1]

استغلال المعطيات والإمكانات المختلفة التي تؤهل الجزائر للعب دور المحور، كالاستغلال الأمثل للطاقات البشرية، والموارد الطاقية من نفط وغاز على الصعيد المغاربي، خاصة وأن دول الجوار لا تملك هذه الطاقات بنفس المستوى والقدرات. [2]

[1] غزالي محفوظ ، **الشركات المتعددة الجنسيات جنوب – جنوب للتعاون الجهوي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،جامعة الجزائر عدد 2، 1988، ص379.

[2] الهرماسي محمد عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص136.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي منذ الاستقلال

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي منذ الاستقلال.

لقد أصبح العالم العربي أحد شواغل السياسة الخارجية الجزائرية في مستواها الإقليمي، حيث عملت هذه السياسة على التنسيق بالانتماء إلى الكيانات التنظيمية العربية بغية تجسيد العمل الجماعي المشترك مع الدول المنتمية إلى النظام الإقليمي العربي، فهذا من جهة يساعد الجزائر على إثبات هويتها العربية التي تعتبر حضارية بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى تفاعل الجزائر مع الدول العربية في هذه الإطارات التنظيمية، يلعب دورا في تعزيز مكانتها السياسية والجيوسياسية ضمن العالم العربي.

المبحث الأول: الدور الإقليمي الجزائري في المنطقة العربية.

أفرزت مرحلة ما بعد الاستقلال معطيات جديدة ، تتعدى السعي للكفاح من أجل الاستقلال التام والوحدة الوطنية ، إلى فرض الوجود الفعال على الخريطة الدولية، وكان هذا جليا عبر التحركات الدبلوماسية للجزائر على كل المستويات.

إن هذا الدور يتطلب رسم سياسة خارجية ذات منطلقات مؤسسة وأهداف واضحة، وذلك بتحديد الأولويات ودوائر التحرك الاستراتيجي، حيث نجد أن الاهتمام بالمحيط الإقليمي، عرف أولوية طبيعية في منظومة السياسة الخارجية الجزائرية.[1]

[1] Paul Balta, **Le Grand Maghreb Des Indépendances A L'an 2000**، Éditions Laphomic, Alger 1990, p202.

(*)اتفاقية 19 ماي 1910 كانت بين السلطان عثمان محمد الخامس وباي تونس ثم خلالها ترسيم الحدود بين ليبيا وتونس تحت الحماية الفرنسية حيث وضعت 233 نقطة حدودية من رأس جدير على البحر المتوسط إلى غار الحامل المتواجدة على بعد 15كلم من مدينة غدامس ، غير أن اتفاق الاستقلال الذاتي الذي أمضت تونس مع فرنسا سنة 1955 ، اعترف لها بالسيادة على حدود 220 نقطة حدودية وليس233 .

المطلب الأول: الجزائر كفاعل محوري في منطقة المشرق العربي.

حملت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها أهم المبادئ والخطوط العامة للثورة العربية فقد نادت بوحدة الأمة العربية على أساس من الحرية و المساهمة الشعبية و محاربة الاستعمار في كل أشكاله.

لعبت الجزائر دورا بارزا في مساندة القضايا العربية، خاصة وأن هذه الشعوب كانت لها مواقف ايجابية تجاه الثورة الجزائرية، و بانضمام الجزائر إلى الجامعة العربية في 16-08-1962 ، أصبحت عضوا نشطا بسبب مواقفها الإيجابية، من بينها، المساندة العسكرية في الحرب العربية - الإسرائيلية 1973 ، 1967، والوساطة الجزائرية في إبرام معادة السلام العراقية - الإيرانية 1975 وغيرها من المواقف .كذلك مطالبتها الملحة على تجديد ميثاق الجامعة وتحقيق الوحدة العربية الكاملة وتحقيق التعاون الاقتصادي و الثقافي.

احتضنت الجزائر قمتين عاديتين وقمة غير عادية:

- القمة السادسة في 26 أكتوبر1973.
- القمة السابعة عشر في22-23 مارس 2005 .
- وقمة غير عادية في7- 9 جوان 1988 ،(قمة الانتفاضة الانتفاضية).

اعتبرت السياسة الأمنية الجزائرية، بحكم الانتماء الحضاري، استهداف أمن العالم العربي استهدافا لأمنها وأن أعداءه هم كذلك أعداءها. لذا نجد أن الجزائر قد شاركت في الحرب العربية- الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركة فعلية لجيشها وبتقديمها مساعدات مالية وعسكرية، وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل.

كما رفضت - وترفض- الجزائر كل تدخل أجنبي في الأرض العربية والإسلامية، ومن هذا المنطلق رفضت التدخل الأجنبي ضد العراقي في حرب الخليج الثانية ورفضت

المشاركة في تلك الحرب عكس دول عربية أخرى، ومازالت ترفض الاعتراف بإسرائيل من منطلق أنها دولة محتلة لدولة أخرى.[1]

فأبرز مسألة يمكن أن نعتبر الجزائر من أكثر الدول تمسكا بدعمها لها هي القضية الفلسطينية حيث تعتبرها استيطانا إسرائيليا واحتلال أرض عربية دعمتها بعض القوى الاستعمارية الامبريالية، فإذا كان الاستعمار الفرنسي يستهدف سلخ منطقة من المغرب العربي عام 1830 ، فإن الصهيونية تهدف إلى إقامة كيان إسرائيلي على حساب الأراضي العربية منذ عام1948 لذلك جاء دعم الجزائر للشعب الفلسطيني كمبدأ ثابت في سياستها، و لم تتراجع عنه رغم الانقسامات العربية، والصراعات الدولية.

و من مظاهر هذا الدعم:

- فتح الأبواب لأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية التي شردتها السياسة الصهيونية، هروبا من الإبادة التي كانت ترتكبها تنظيماتها الإرهابية.
- الدعم السياسي والمستمر للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.
- مساندة الجزائر للحقوق العربية المشروعة في استرجاع أراضيها وعلى رأسها فلسطين.
- كما احتضنت الجزائر في أراضيها دورات المجلس الوطني الفلسطيني وهي :
  - الدورة السادسة عشر في 14-1983/02/22.
  - الدورة الثامنة عشرة في 20-1987/04/25.
  - الدورة التاسعة عشرة في 12-1988/11/15.
  - الدورة العشرون 23-1991/09/28.

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص 76.

وقد عبرت الجزائر عن دعمها لفلسطين من خلال وثيقة الاستقلال، حيث نصت فيها على:

"... إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي و المساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقبل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون إن دولة فلسطين عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية من تراثها و حضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور و الديمقراطية و الوحدة...".

دورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في 15نوفمبر 1988 .

المطلب الثاني: الجزائر كفاعل ريادي في منطقة المغرب العربي.

لقد انعكست مبادئ السياسة الخارجية على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال. فمنذ أول مشاركة جزائرية من طرف وفد "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في مؤتمر المغرب بالقاهرة في فيفري1947، لم تتأخر الجزائر عن أي مبادرة مغاربية متعددة الأطراف، أين شاركت في كل من مؤتمر طنجة 1958، وإنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم سنة 1964 واتحاد المغرب العربي سنة 1989. [1]

[1] حسام حمزة، المرجع السابق، ص 70.

تميزت السياسة الجزائرية - المغاربية بتدعيم الاستقلال والمحافظة على مكتسبات الثورة ، فكان الاهتمام الأول منصبا حول تسوية المشاكل الحدودية، و تدعيم التعاون الثنائي على أساس مبدأ حسن الجوار والجوار الإيجابي.

لقد تمت تسوية مشكلة الحدود الشرقية عبر مسار طويل انطلاقا من سنة1957، حيث دعت تونس كلا من فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة إلى ضرورة مراجعة حدودها حسب اتفاقية 19 ماي 1910، غير أن طلبها قوبل بالرفض إلى أن انضمت إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إذ قبلت بالاستغلال المشترك لثروات الصحراء بغية تنمية صناعاتها والحصول على موارد الطاقة الضرورية . غير أن هذا لم يتحقق واستمر النزاع لتتم تسويته بعد استقلال الجزائر وبالتحديد بعد إعلان حسن النية من طرف تونس، وسعيها لتسوية المشكل الحدودي نهائيا مع الجزائر ، بعد تشكيل خمس لجان مشتركة، توصلت إلى التسوية النهائية في 10 جانفي 1968 .[1]

أما في فترة الثمانينات فقد عرفت هذه المرحلة تحسنا واضحا في العلاقات المغاربية جعل من الدبلوماسية الجزائرية تتحرك بجد ، من أجل تقريب وجهات النظر نحو تحقيق التقارب والوفاق بين دول الجوار، وقد توجت هذه المساعي بلقاء " زرالدة " في الجزائر سنة 1988والذي اعتبر الأرضية الأساسية لاتفاقية مراكش سنة1989 المنشئة لاتحاد المغرب العربي . و قد كان هذا بعد مرحلة عسيرة، عرفت سلسلة من التحالفات الثنائية، لجأت إليها الدول المغاربية ، وكثيرا ما كان أساسها مواقف سياسية لا ترقى إلى مفهوم الفوق قومية، و تعتبر التكامل الجهوي مساسا بالسيادة الوطنية.[2]

لقد سعت الجزائر خلال سنوات الثمانينات إلى تحقيق التقارب على المستوى الثنائي مع تونس ، تجسد من خلال لقاءات جانفي 1988 بين الرئيس **"الشاذلى بن جديد"** و الرئيس التونسي **" زين العابدين بن علي"** كما تم توسيع اللقاءات لتشمل ليبيا بقيادة **"معمر القذافى "**

[1] عبد السلام قريقة، المرجع السابق، ص 44.
[2] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 22.

وكان ذلك في ساقية سيدى يوسف، حيث أسفرت المحادثات عن إنشاء لجان لدراسة القضايا الهامة، كالمبادلات التجارية والشركات المختلطة.

منذ سنة 1965 بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه الرواج الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكم الرئيس الراحل **هواري بومدين** والذي استطاع أن يحافظ عليه بفعل استمراره في أداء سياسة تماسك واندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنمية القيم التقليدية وأخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها ذاكرة المجتمع وطموحاته...[1]

لقد كانت الفترة الممتدة من ماي 1987 إلى ماي 1988 فترة تحولات معتبرة في السياسة الخارجية للجزائر بالمنطقة المغاربية نظرا للأحداث التي ظهرت وأثرت ولو بشكل ثانوي على مسار البناء المغاربي المشترك. على غرار إلحاح القذافي على تحقيق وحدة بين ليبيا والجزائر والتي كانت من المفروض أن يتم الإعلان عنها في أول نوفمبر من نفس السنة، هذا إضافة إلى استخلاف الرئيس الحبيب بورقيبة بالرئيس زين العابدين بن علي، بالإضافة إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، كل هذه الأحداث سارعت في التقارب بين دول المغرب العربي من خلال دعوة الجزائر لمؤتمر القمة العربي الطارئ للانعقاد بالجزائر يوم 10 جوان 1988. [2]

في شهر ديسمبر 1987 ألقى الرئيس الشاذلي خطابا حول وضع الأمة نقطة دفع جديدة في مسار البناء المغاربي المشترك. حيث وضع الرئيس الشاذلي في هذا الخطاب بناء المغرب العربي في محور اهتمامات السياسة الخارجية للجزائر.

[1] محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك**، في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص151.

[2] عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر 1997، ص97.

إذا أمعنا النظر في محتوى البنود الأساسية التي تضمنتها معاهدة الاتحاد، نلاحظ أنها تعكس معطيات شكلت منذ استقلال الجزائر أرضية لتحرك ديبلوماسيتها الرسمية إلى تحقيق الاستقرار على حدودها، وإيجاد منطقة مغاربية آمنة باعتبار الجزائر الدولة المركزية في الاتحاد مما يجعل الانعكاسات الأمنية على المنطقة في أي بلد من البلدان المغاربية المجاورة تؤثر بشكل مباشر على أمنها الداخلية، ما جعل الجزائر الدولة الأكثر تحمسا لتحقيق هذا الاتحاد. فبالرغم من تأجيل عقد القمم المغاربية المتعلقة بالاتحاد المغاربي، فإن الجزائر لم تتغيب أبدا عن المواعيد المتعلقة بالاتحاد تحت أي مبرر.

منذ أفريل 1994، والجزائر تتولى وحدها رئاسة الاتحاد وبقيت لفترة الرئاسة تتمدد بسبب رفض ليبيا للرئاسة أولا في مارس 1995، وبالتالي عدم عقد قمة مجلس الرئاسة حسب ما تنص عليه معاهدة تأسيس الاتحاد، وكذا تجديد نشاط هياكل الاتحاد بسبب الرسالة التي بعث بها الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية المغربي **"عبد اللطيف الفيلالي"** لنظيره الجزائري **"محمد صالح دمبري"** بتاريخ 20 ديسمبر 1995.[1]

المبحث الثاني: المفرزات الجديدة للمنطقة العربية وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية.

إن التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر، بصفة عامة هي تهديدات تشترك فيها العديد من الدول بفعل التطورات التي حدثت ما بعد الحرب الباردة، وأثرت على مفهوم الأمن، ومن بينها تعدد الفواعل الدوليين (الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية والسياسة الأمنية)، على غرار الفواعل غير التماثلية والمتمثلة أساسا في الأعمال الإرهابية.

المطلب الأول: الأزمة الليبية كمحرك للسياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر الجزائر ما حدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها. ولمواجهة ذلك فإنها تتحرك على صعيد سياستها

[1] أنظر في النص الكامل للرسالة التي رد بها السيد صالح دمبري، وزير الشؤون الخارجية الجزائرية إلى نظيره المغربي عبد اللطيف الفيلالي.

الخارجية من خلال تدعيم التعاون والتنسيق مع دول المنطقة لمحاربة تهريب الأسلحة باعتبارها جريمة دولية، ومحاربة الجماعات الإرهابية في المنطقة.

الأزمة الليبية كتهديد أمني إقليمي:

عاشت الجزائر أزمة مع ليبيا بعد إطلاق القذافي في 2005م، مشروع إقامة فيدرالية أعيان الطوارق في جنوب الجزائر وشمال مالي، في مدينة تومبوكتو المالية. وهذا ما يهدد وحدة التراب الجزائري، مع العلم أنهم متواجدين في الجنوب الجزائري أيضا. وازداد الخطر مع الانقلاب الأخير في جوان 2011م في شمال مالي وإعلان طوارق مالي (الأزواد) ميلاد دولة الطوارق. وفيما يلي خريطة توضح أماكن انتشار الطوارق، حيث توجد في الجنوب الجزائري الجنوب الغرب الليبي، وشمال مالي والنيجر.

هذا الإعلان الليبي اعتبرته الجزائر سلوكا يهدد مصالحها، رغم مساعيها لتحسين علاقاتها مع دول الجوار ومساندتها سنوات الحصار الاقتصادي، لتستدرك ليبيا الأمر بإرسال مبعوثها الخاص ووزير داخلتيها في شهر جويلية 2006م، لتوقيع اتفاق أمني بين الطرفين لتامين المنطقة الحدودية بينهما، وهو اتفاق يتعلق أساسا بالتنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب الإجرام، التهريب، الهجرة، وتعزيز العلاقات الثنائية والاستفادة من الخبرات الجزائرية في المجال الأمني.

إن المخاطر التي انجرت عن تداعيات الأزمة الليبية أنتجت تفككا أمنيا في منطقة الساحل، من خلال حالة عدم الاستقرار التي شهدتها ليبيا وقت الأزمة، وخاصة بعد سقوط النظام القديم وتنامي ما يسمى بالتيار الجهادي الذي هو بمثابة سند للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

كما تثير مسألة انتشار الأسلحة تحرك السياسة الخارجية الجزائرية، فلقد أعربت الجزائر والاتحاد الإفريقي عن قلقهما إزاء انتشار الأسلحة الثقيلة في ليبيا، نظرا لتهديدها

للسلم والأمن إقليميا وقاريا [1] على غرار الصواريخ المضادة للطيران خاصة وأن السلطات الجديدة في ليبيا غير قادرة على التحكم في الوضع وعلى إعطاء أرقام ومعطيات دقيقة عن مكان تواجد هذه الأسلحة.

كما تطرق المجتمعون في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب التي أقيمت بالجزائر العاصمة، يوم السابع من سبتمبر 2011م، وبحضور أكثر من 40 دولة، إلى هذه المشكلة، التي تثير المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود بفعل فوضى السلاح في ليبيا. في نفس السياق اعتبر وزير خارجية النيجر ***محمد بازوم:*** "أن الوضع تدهور بسبب الأزمة الليبية التي حولت المنطقة إلى خزان بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات" [2]

إن تدويل النزاع في ليبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين والحضر الجوي على ليبيا كان له أثره في تسيير العلاقات المغاربية البينية خاصة ذات الطبيعة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ من التوتر داخل الأنظمة المغاربية.

إذن يمكن القول أن الجزائر تعاني من تحديات عديدة مرتبطة ببعضها البعض، في محيطها الإقليمي التي تفاقمت بعد الأزمة الليبية، بدءا بقضية اللاجئين، فوضى السلاح، الإرهاب والهجرة التي تزايدت، حيث وصل عدد الأشخاص الذين خرجوا من ليبيا متجهين ليس فقط نحو الجزائر بل لدول الجوار ككل ، وذلك في7 أكتوبر 2011م، إلى 13.962 شخص، كما هو موضح في الخريطة أدناه بالإضافة إلى الدولة الفاشلة، والتواجد الأجنبي، بالإضافة إلي التحديات الداخلية كالتنمية.....

[1] Conseil de paix et de sécurité ; **Communique de la 291eme Réunion du CPS ;** Addis Abeba ; 26 aout 2011 ; p.2.

[2] فرانس 24، **الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود،** http://www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-powder-keg-scenario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda تاريخ وساعة الزيارة: 2012/8/27م،22:02،

تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة الليبية:

ترى القوى الأوروبية أن الجزائر هي صاحبة الشأن الأول في القضية الليبية وذلك للاعتبارات الأمنية التي تحملها هذه الأخيرة، فقد أكد **مانوييل لوبيز بلانكو**، منسق الاستراتيجية الأوروبية من أجل أمن وتنمية الساحل دعمهم لأي مبادرة تأتي من الجزائر نظرا لخبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب.

انطلاقا من وجود قناعة بأن الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان يمكن أن تمس أي بلد، مما يفرض تعاونا دوليا للتصدي له، ولكن بشرط أن يكون في إطاره الإقليمي ورفض التدخل الأجنبي، وهذا ما ذهبت إليه الجزائر وموريتانيا في ما يخص تدخل الحلف الأطلسي، فالجزائر تعتبر أن وجود قوات أطلسية على حدودها الشرقية تهديدا لأمنها القومي. خصوصا مع وجود احتمال سماح نظام ليبيا الجديد للحلف الأطلسي بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي الليبية.[1]

دعت الجزائر في هذا الإطار إلى حل القضية في إطار الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، من خلال تكثيف الجهود بين المنظمتين لإيجاد حل سلمي للازمة الليبية وتتلخص خطة الجزائر لحل الأزمة في مجموعة من النقاط، التي ذكرها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية *عبد القادر مساهل*، وهي:

- وقف إطلاق النار.
- فتح حوار بين الأطراف الليبية.
- إرسال لجنة لمتابعة الأزمة.
- تقديم مساعدات إنسانية للاجئين على الحدود.

[1] عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 9أكتوبر 2011م، ص5.

وهذه الجهود من شأنها إيجاد تسوية سريعة على عكس الحظر الجوي الذي دعت إليه منظمة حلف الأطلسي، وهذا في اجتماع وزراء خارجية العرب بالقاهرة الذي انعقد في 3 مارس 2011م.[1]

إن تحرك السياسة الخارجية بطريقة حيادية حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا، كان نتيجة تمسكها بمبدأ عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول مهما كان السبب، بالإضافة إلى أن حكم الجوار الجغرافي بين ليبيا يقحم الأخيرة مباشرة ويعرضها لمخاطر أمنية حقيقية في حال تدخلها. فموقف الجزائر الحيادي قائم عل إدراك سياسي مفاده أنه لا يوجد أي مكاسب من دعم أحد طرفي النزاع. [2]

خلال الزيارة التي قادت وفد أممي، يضم خبراء من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن للجزائر في أوت 2011م، أكدت الجزائر على رفض التدخل بأي صفة، في الشؤون الداخلية لليبيا ولقد وافقت على هذه الزيارة، التي تضمنت مراقبة مدى التزام الجزائر بالعقوبات الدولية المفروضة على نظام القذافي، بما فيها تجميد الاصول المالية الليبية في البنوك الجزائرية. حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية، عمار بلاني قائلا أن الجزائر" نفذت الواجبات المتمخضة عن احترام الشرعية الدولية، والتزمت وبدقة تامة بقرارات منظمة الأمم المتحدة، وأخطرت أعضاء مجلس الأمن الدولي بذلك، في إطار تفاعلها مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية مع الأزمة الليبية والتي تتابع آخر تطوراتها بعناية فائقة".[3]

1 م.م.، **الجزائر ترفض خروج حل الأزمة في ليبيا عن إطار الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية،** http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13989 تاريخ وساعة الزيارة: 2013/8/28، 15:05.

2 أحمد إدريس، **الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد6، سبتمبر 2011، ص6.

3 عثمان لحياني، **الجزائر تبلغ الأمم المتحدة موقفها من ليبيا وتعلن الحياد: وفد أممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها العقوبات على نظام القذافي**، جريدة الخبر، عدد 6456، 24 أوت 2011م، ص2.

المطلب الثاني: الأزمة التونسية في التصور والأداء الجزائري.

المفرزات الأمنية للأزمة التونسية:

لقد انتقلت الأزمة الداخلية في تونس، إلى بند محاربة الإرهاب والتعاون الأمني بين الجزائر وتونس، سيما أن التنظيم المسلح بتونس له امتدادات وأصول جزائرية، وأن منطقة التواجد الأبرز لتلك الجماعات المسلحة هي سلسلة جبال الشعانبي التي تقع بين تونس والجزائر.

اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و شخصيتي الغنوشي والسبسي تطرق لجرد معلومات أمنية وإعلام الأشقاء التونسيين على استعداد إقدام الجيش الجزائري على ملاحقة الإرهابيين حتى داخل الأراضي التونسية، وبالتالي الاستعداد للتنسيق الأمني لأن تلك الجماعات المسلحة تتكون من تونسيين وجزائريين، كما أشار إلى ذلك وزير الداخلية التونسي السيد **لطفي بن جدو** لإذاعة (موزاييك): "قرابة ثلاثين مسلحا يتحصنون بجبل الشعانبي في محافظة القصرين (غرب البلاد) المحاذي للجزائر، نصفهم من حاملي الجنسية الجزائرية، ويأتمرون بزعيم تنظيم قاعدة المغرب، أبو مصعب عبد الودود(دروكدال)" كما قال "إن مخططا إرهابيا اكتشف لتقسيم تونس إلى ثلاثة إمارات إسلامية، جنوبية ووسطى وشمالية." إلى جانب ذلك يلعب قائد مجموعة (الموقعون بالدماء) مختار بلمختار دورا محوريا في تدريب التونسيين وحتى المصريين ليكونوا القاعدة ببلادهم، كما هو الشأن لأنصار الشريعة التونسية، أو جماعة أنصار بيت المقدس والتوحيد والجهاد ومجلس شورى المجاهدين المصرية، وكانت عملية تيغنتورين بصحراء الجزائر الأخيرة ضد مصفاة للبترول هناك أكبر دليل على هذا المحور الجديد، حيث شارك العديد من التونسيين وحتى المصريين في هذه العملية وقتلوا بها، لقد استغلت القاعدة تشكيل دولة تابعة لهم بالشمال المالي وسقوط ليبيا واستغلال جنوبها في ظل عدم وجود مراقبة أمنية حثيثة، لكي ينشئوا معسكرات للتدريب على مختلف الأسلحة وفنون الحرب.

أشار **محمد الصالح الحدري**، الأمين لحزب العدل والتنمية، وهو عقيد عسكري متقاعد، لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن الموضوع يتجاوز حدود الحلول الدبلوماسية لحل الأزمة التونسية، وأن ما يحدث في تونس هو من صميم أمن الجزائر القومي بفعل الحدود المشتركة والمشاكل المشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب إلى جانب البحث عن حلول مشتركة لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية. وأكد نفس الأمين العام التحسن الحاصل على العلاقة التي ربطت حركة النهضة بالسلطات الجزائرية، إذ أنها وعت أهمية تحسين العلاقات مع الجزائر سواء من الناحية الأمنية أو كذلك الاقتصادية، وأحيت تبعا لذلك العلاقات القديمة مع القيادات الجزائرية، وهي الآن تجني نتائج تلك العلاقات الجيدة. [1]

تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة التونسية:

ترك تنقل كل من الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، والباجي قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس، إلى الجزائر المجاورة تساؤلات عدة حول الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين .فبعد فشل الشوط الأول من الحوار الوطني الذي قاده الاتحاد التونسي للشغل (المنظمة العمالية) بمعية اتحاد الأعراف ورابطة حقوق الإنسان وعمادة المحامين، تحولت الأزمة السياسية من أيدي المنظمات الراعية إلى الدول الراعية، التي على رأسها الجزائر نظرا لقرب الأزمة من الحدود الشرقية للجزائر. [2]

وأثار التنقل إلى الجزائر مخاوف من دخول تونس مرحلة «الرجل المريض» بين بلدان المغرب العربي، كما ترك انطباعا بأن القيادات السياسية التونسية ممثلة في زعيم

---

[1] محمد دخوش، **الجزائر تلعب دور «الوسيط الصديق» لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية**، http://www.aldjadidonline.com/permalink/32182.html#ixzz2m7yyGTij، 2013/09/17.

[2] مراد .ب، **الجزائر تقود وساطة بين المعارضة والحكومة في تونس لتجاوز الأزمة**، http://essalamonline.com/ara/permalink/27316.html#ixzz2m7z9ekb2 ، 2013/09/11 19:48:00

الأغلبية (الغنوشي) وزعيم المعارضة (السبسي) غير قادرة على حل مشاكلها السياسية دون رعاية أطراف سياسية أخرى سواء منها الأطراف الإقليمية أو الدولية.

تعد هذه المحادثات التي حرص التلفزيون الجزائري على بثها أول نشاط يباشر به الرئيس الجزائري عودته إلى النشاط السياسي بعد فترة النقاهة التي استهلها يوم 27 أبريل (نيسان) الماضي. ويأتي اللقاء مع الزعيمين التونسيين بعد سلسلة متتالية من الاجتماعات خصصها بوتفليقة للوزير الأول وقائد الأركان الجزائري.

استدعاء الزعيمين المتنازعين، يدخل في إطار إعلام التونسيين بحياد الجزائر من الأزمة التونسية، وأن سياسة حسن الجوار ستكون متواصلة مع هذا الطرف أو ذاك أوكليهما، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني والعسكري.

حيث أفصح السفير الجزائري في تونس عبد القادر حجار لوسائل الإعلام أن ما تقدّمه الجزائر ليست وساطة حيث قال: "هي ليست وساطة هي عناية واهتمام وحرص على متابعة الأوضاع في تونس ولقاءات تعقد مع شخصيات سياسية، والوساطة لما يكون هناك برنامج أو خريطة طريق تتمّ مناقشتها أو تقريب وجهات النظر حولها، والجزائر لم تقدّم خارطة طريق للفرقاء حول ذلك".[1]

وفي هذا الشأن، قال **زياد كريشان**، مدير تحرير صحيفة «المغرب» الخاصة المقربة من المعارضة، إن تداخل مصالح تونس والجزائر كان ولا يزال واقعا ملموسا، وهو ما يحتم حلولا عاجلة لكل الأزمات التي تطرأ هنا وهناك والتي غالبا ما تكون لها انعكاسات على الطرفين. وأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة «جاهد لتذليل الخلافات بين القائدين، وقد عقد بينهما لقاء مشتركا يؤسس لأرضية تفاهم بين أهم طرفين سياسيين على الساحة السياسية». وقال إن الرئيس الجزائري يستغل علاقاته الجيدة مع الغنوشي والسبسي

[1] أقوال السفير الجزائري بتونس السيّد عبدالقادر حجّار المذكورة ، تمّ الرجوع إليها من خلال جريدتي "الشروق" و"الخبر" اليوميتين الصادرتين بتاريخ 16 سبتمبر 2013.

لحل الأزمة السياسية الحادة في تونس. ويرى نفس المصدر أن الجزائر لا تتكلم باسمها فقط بل باسم المجتمع الدولي الساعي بدوره إلى إنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي، وربط بين مبادرة اتحاد العمال التي دارت جلساتها في دار اتحاد عمال دول المغرب العربي، ووساطة الجزائر التي دارت في دولة من دول المغرب العربي كذلك، فكلتا المبادرتين دارت في فضاء من فضاءات المغرب العربي.

المبحث الثالث: تغير البيئة الإقليمية والدولية وتأثيره على توجه السياسة الخارجية الجزائرية.

إن الطبيعة المتغيرة للمنظومة الدولية سياسيا واقتصاديا جعلت من المنطقي وجود تغير في السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لتغير مصلحتها الوطنية، أضف إلى ذلك التغير على مستوى السياسة الداخلية، فهذه العوامل أعادت تحديد أهداف وتوجهات السلوك الخارجي للجزائر تجاه العالم العربي، فبالرغم من عدم تغير بعض المبادئ التي أصبحت بمثابة ثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية كمبدأ مساندة تحرير الشعوب المستعمرة وحق تقرير مصيرها ونبذ الاستعمار بكافة أشكاله، إلا أن هناك مبادئ أخرى أعيد صياغتها وفقا لما تفرضه البيئة الدولية والتي كان حتميا على الجزائر التأقلم معها، كتغير المنظومة الاقتصادية العالمية ومحاولة الجزائر الاندماج فيها بغض النظر عن الانتماء الجغرافي أو حتى الهوياتي، كون أن هذه المعطيات الجديدة تمثل في إدراك السياسة الخارجية الجزائرية بيئة أكثر استقرارا وأقل تهديدا للأمن القومي والمصالح الوطنية الجزائرية.

المطلب الأول: فشل النظام الإقليمي العربي كسبب لتغير التوجه الجزائري.

على الرغم من أن للجامعة أهداف صيغت بكيفية لتحقيق رغبات الشعوب العربية، وهذا من بين الأسباب التي انضمت الجزائر على أساسها للجامعة، إلا أن الواقع يثبت إخفاق الجمعة في تحقيق أهدافها، وهذا ما يمكن اعتباره سببا لتلاشي الارتباط مع الجامعة وذلك تتبعا للمصلحة الوطنية للبلاد، فقد واجهت الجامعة عدة عوائق ذات طبيعة سياسية متعلقة بطبيعة الأوضاع في المنطقة العربية، ونخص بالذكر الخلافات العربية – عربية، وعراقيل

أخرى متعلقة مبدأ السيادة، بالإضافة إلى العوائق القانونية التي حملها ميثاق الجامعة على سبيل المثال.

فبالرغم من أن ميثاق الجامعة ينص صراحة على " تعاون الأعضاء فيما بينهم على صيانة استقلال كل دولة وسيادتها مع احترام نظام الحكم القائم في كل دولة".[1]

إلا أن الإجماع كوسيلة لتثبيت هذه المادة، لم تكن ناجعة، بحيث اتخذت العديد من القرارات رغم معارضة بعض الدول الأعضاء، مثل نقل مقر الجامعة إلى تونس سنة 1979.

كما يمكن القول أن عدم التنازل من جانب الدول الأعضاء يبرر فشل الجامعة العربية في الوصول إلى حالة التنسيق والتعاون الفعال. [2] فقد استحكمت الخلافات والنزاعات بين الدول العربية، وظهرت أزمة الثقة في علاقات الدول الأعضاء فيما بينهم، وفي علاقتهم بالجامعة. [3]

أضف إلى ذلك التفكك شبه الكلي الذي مس العالم العربي نتيجة تأثير الولاءات والانتماءات ذات الطابع القبلي في الكثير من المجتمعات العربية، وكذلك تعصب الأنظمة العربية عموما وعدم التنازل للصلح العام، كل ذلك كان له أثره في فشل النظام الإقليمي على مختلف المستويات.

لم يكن الفشل الذي أصاب النظام الإقليمي العربي يخص فشل جامعة الدول العربية وحدها، فاتحاد المغرب العربي يعتبر هو الآخر مؤشرا لبحث الجزائر عن وجهة أخرى في سياستها الخارجية تركزت في العلاقات مع دول المجموعة الأوروبية.

حيث تعتبر الاختلافات والتناقضات في طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية، حاجزا أمام الشعوب المغاربية في تحقيق وحدتها المنشودة. تبعا لما تفرزه مشكلة الحدود السياسية في المغرب العربي، إذ أنها مفروضة كأمر واقع على أقطار المغرب العربي ولم تشارك في تعيينها وتخطيطها، فعدم اتفاق طبيعة هذه الحدود مع الوضع الجديد المترتب على تشكل

[1] أنظر إلى المواد: 1،2،8، من ميثاق جامعة الدول العربية.
[2] للمزيد أنظر: محمد حلمي وآخرون، **الوحدة العربية بين الواقع والأمل**، ندوة المستقبل العربي، العدد09، 1989، ص143.
[3] محمد أبو الوفاء، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، 1986، ص43.

الوحدات الإقليمية العربية داخل هذه الحدود أثارت مشاكل ترابية بين مختلف الأقطار المغاربية. [1]

فالتشتت السياسي الذي تعاني منه أقطار المغرب العربي منذ استقلالها فرض عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عليها، من جراء إثارة مشكلة الحدود في العديد من المرات، ما فرض نوع من القطيعة بين أقطار المغرب العربي، كان من نتائجها انقطاع التدفق التجاري بين الأقطار المعنية بالتكامل الاقتصادي المغاربي. [2]

المطلب الثاني: الافرازات الجديدة للبيئة الإقليمية للجزائر.

أولوية منطقة الساحل في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن الحدود ومطالب الانفصال، مظاهر لم تغب عن المشهد السياسي في المنطقة الساحلية منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر، فدول الجوار للجزائر كانت أول بداية للمهددات الآتية من العمق الإفريقي.

لقد أفرزت حالة الاحتقان في الساحل تداعيات سلبية على دول المنطقة دون استثناء، فمشكل اللاجئين وآثاره، والتهريب والهجرة السرية، ومشاكل الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح بطريقة غير شرعية وغير ذلك.

كلها معطيات دفعت الجزائر إلى إعطاء أهمية قصوى لمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، باعتبارها متاخمة لحدودها الواسعة والتي تصعب مراقبتها والسيطرة عليها بصفة كلية، وتزداد أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر عند الاطلاع على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر على الجزائر بطريقة مباشرة، وذلك نظرا للقرب الجغرافي وللتطورات التي تأخذها هاته التفاعلات في كل مرة. [3]

---

[1] محمود توفيق، **مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية – العربية**، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993، ص168.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996 – 1997، ص100.

[3] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2010، ص47.

إن الأمن الجزائري مرتبط بصفة كبيرة بأمن الدول في المنطقة الساحلية ككل، وهذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في احتواء نزاعات المنطقة، خصوصا نزاع التوارق منذ السنوات الأولى لاندلاعه، خصوصا حول مناطق كيدال في مالي، الذي سرعان ما انتشر في مناطق واسعة من الساحل الإفريقي.[1]

وقد توجت الجهود الدبلوماسية للجزائر في هذا الاتجاه بعد قمة رباعية ضمت الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي، في مدينة جانيت شهر سبتمبر 1990، حيث أكدت الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل المشكل الترقي، وتعهدت الأطراف على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة.

دفعت التطورات اللاحقة إلى تكثيف الجزائر لجهودها في كل الاتجاهات لتدعيم الأمن والسلم في المنطقة، فزيادة على الإجراءات التي تضمنتها قمة جانيت، تبعها فيما بعد لقاء عقد في القولية سنة 1991. [2]

إضافة إلى ذلك، قامت الجزائر بإعادة انتشارها الدبلوماسي عبر إعادة تفعيل الندوة الساحلية الصحراوية، في إطار الأمن والتنمية في نوفمبر 1993، أين توصلت الجزائر إلى إقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد هو عملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز القدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتحديات المشتركة.

لم يكن مشكل التوارق هو الوحيد الذي أخذ اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، فظاهرة اللاجئين من كل من مالي والنيجر والصحراء الغربية، كان لها نصيبها هي الأخرى، حيث تبذل الجزائر جهودا معتبرة بالتعاون مع الأمم المتحدة للتكفل باللاجئين، وتعمل من جهة أخرى على إحلال السلام في المنطقة وفي احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1] نفس المرجع، ص62.

[2] Pierre Robert Baduel, **le territoire d'Etat entre imposition et subversion : exemples Saharo- Sahéliens**, cultures et conflits, pintems- été1996, p46.

ويعود اهتمام الجزائر بمعالجة هذه الظاهرة كونها عانت في السنوات السابقة وحتى حاليا من التبعات السلبية لتدفق اللاجئين سواء في إطار ندوة الدول الساحلية CES، وهذا التعاون يفرض التأطير والتعاون، إذ أصبحت مراقبة نشاطهم جد صعبة، خاصة مع تحولهم في الفترة الأخيرة نحو عمليات التهريب لمختلف الأسلحة والمخدرات والمواد الاستهلاكية عبر مسالك الصحراء الكبرى. [1]

المطلب الثالث: آفاق تحول السياسة الخارجية الجزائرية ضمن البيئة الدولية الراهنة.

بالرغم من وجود بعض النشاطات المشتركة بين البلدان العربية، فإن ذلك غير كفيل بتحقيق التكامل العربي كهدف والذي يتطلب عملا جماعيا لا تستطيع الجزائر القيام به لوحدها. الأمر الذي دفعها إلى إعادة صياغة سياسة إقليمية سواء كانت جوارية أو دولية، تتأقلم مع المعطيات الجديدة للنظام الدولي، والتي كانت من بين مظاهرها الحوار من أجل المتوسط والتعاون الجزائري – الأوروبي.

لقد حازت السياسة الدولية على انشغال كبير بالنسبة للجزائر، وذلك تماشيا مع التطور الذي شهدته المنظومة الدولية، حيث قررت من جهة التفتح اتجاه التبادل الحر والسوق الأجنبية، تبعا لفشل الاقتصاد الموجه، ومن جهة أخرى معتبرة اقتصاد السوق هو الذي يساهم في الاثراء المتبادل للأمم. [2]

لم تبق الجزائر بمعزل عن التحولات التي تحدث في الساحة الدولية، إذ أن علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الاتحاد الأوروبي، اتصفت وبصفة دائمة بالترابط، بفعل أن هذا الأخير يعتبر كأول شريك للجزائر إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا ووجود جالية جزائرية قوية في القارة الأوروبية، لذا أبدت

[1] ظريف شاكر، نفس المرجع، ص 74.

[2] صمار محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص04.

الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة من أجل الانفتاح بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي. [1]

فحسب السيد أحمد عطاف وزير الشؤون الخارجية الجزائرية السابق فإن عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أصبح خيارا استراتيجيا، إذ أنه يهدف إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عجزت الجزائر عن تحقيقها في إطار اتحاد المغرب العربي، حيث أبدت السلطات الجزائرية حماسها قصد دعم وتعميق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي حتى قبل مؤتمر برشلونة لسنة 1995، حيث أبلغت الجزائر عن مواقفها إلى المفوضية الأوروبية ببروكسل، قصد إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فالجزائر من جهتها وبهدف الانفتاح على السياسة العالمية سعت إلى جلب الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض فيما يخص الميدانين السياسي والأمني وذلك قصد فك العزلة السياسية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة في منتصف التسعينات. [2]

لقد لمست الجزائر مكانة هامة في المفاوضات الأورو – عربية، فإذا تشابهت كل من تونس والمغرب في البنية الاقتصادية المعتمدة أساسا على المنتجات الزراعية وموارد القطاع السياحي، فإن الجزائر تنفرد باعتمادها الشبه كلي على المحروقات، ولهذا فإنه من البديهي أن تكون استراتيجية الاتحاد الأوروبي في بناء الشراكة الأورو – جزائرية تختلف في هيكلها عن الشراكة مع تونس والمغرب.

كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في سلسلة الحوارات التحضيرية لمؤتمر برشلونة، حيث قامت بدور المحرك خلال يومي انعقاد المؤتمر في 27 و 28 نوفمبر 1995، محاولة بذلك تنسيق مواقف الدول العربية عامة وبلدان اتحاد المغرب العربي خصوصا، وذلك بهدف تغليب المسعى الجماعي. في حين استفادت الجزائر من برنامج

[1] نوري منير، **أثر الشراكة الأورو- جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17،18 أفريل 2006، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص867.

[2] نفس المرجع، ص274.

الدعم المالي MEDA1 المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي لدول جنوب وشرق المتوسط.

يهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي، الذي يتركز بدوره على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان والحريات الأساسية، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

لم يكن الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الوحيدة للسياسة الخارجية الجزائرية فقد اتخذت الجزائر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، استراتيجية لتنويع وتوازن العلاقات الخارجية وذلك في إطار دول اتحاد المغرب العربي نظرا إلى التفات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول المغاربية خاصة بعد انفصال التعاون الأمني بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

وقد تمحورت هذه الاستراتيجية في الجوانب الاقتصادية، السياسية والعسكرية، حيث يركز هذا المشروع على الحوار ما بين: الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر والمغرب وتونس، على أساس منتظم وعلى مستوى عال في ميدان السياسة الاقتصادية، الأمر الذي تطلب اتخاذ الحكومات المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد نمو القطاع الخاص. [1] وبهدف استرجاع مكانتها الإقليمية وطموحها في لعب دور إقليمي، "انتهجت الجزائر سياسة انفتاحية على الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية، ومقايضة "استيراد" عوامل تعزيز مركزها بمصالح اقتصادية ضخمة تتجسد في عائدات النفط و البترول، وذلك عبر حيازة قدرات عسكرية غير تقليدية".[2]

---

[1] Abderraouf Ounaies, **Sécurité et partenariat en méditerrannée**, revue défense nationale, janvier2001,p34 .

2 محمد حسين، **تقدير موقف التصعيد الاستخباراتي الإسرائيلي ضد الجزائر**، نشرة شهرية، الدار العربية للدراسات و النشر، ماي 2006، ص.2.

وعلى الصعيد العالمي ، سجلت الجزائر عودة إلى المكانة التي منحت لها خلال فترة السبعينات، حيث لعبت الجزائر دورا بارزا في هيئة الأمم المتحدة، حيث كان خطاب الرئيس الحالي للجزائر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي للدول النامية، بمثابة تذكير للدور السابق للجزائر في العالم الثالث، وإن كان الخطاب لم يغير شيئا فإن حيوية الدبلوماسية للدولة تقاس بنشاطها على مستوى المنظمة الأممية، وقد اعاد هذا النشاط للجزائر وزنها الذي تراجع طيلة عقد من الزمن بسبب الأزمة الأمنية السياسية الداخلية خارجيا، كما ساهم في عودة الاستقرار الداخلي.[1]

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية ان خروج الجزائر من مأساتها الوطنية الداخلية، وبغض النظر عن موقفها من النظام القائم، يمكن ان يقدم فرصا جديدة سياسيا و اقتصاديا.[2]

1 . Yahia ZOUBIR, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, Routledge London,1st edition, p192 .

2 . IDEM, p.17

الفهرس

خاتمة

خاتمة:

لم يكن الهدف من معالجة هذا الموضوع في الأخير، هو إثبات أو نفي الانتماء للجزائر، بل تحليل ودراسة الأهمية التي توليها السياسة الخارجية الجزائرية للمنطقة العربية ككل، فقد كانت الجزائر متفاعلة مع العالم العربي منذ القدم، ولو بطريقة غير سياسية رسمية، بل اجتماعية وحضارية، كما أنه قد انضمت الجزائر إلى جامعة الدول العربية فور الحصول على الاستقلال مباشرة، بل أن هذا الأخير قد تم بمساهمة الجامعة في تدويل القضية الجزائرية آنذاك، أضف إلى ذلك فالجزائر عضو مؤسس لاتحاد المغرب العربي، وهذا ما مكنها من دعم الكثير من الشعوب العربية لنيل استقلالها، ومحاربة الاستعمار في المنطقة العربية عامة.

إن المكانة التي توليها الجزائر للمنطقة العربية كأحد شواغل سياستها الخارجية، ليست حديثة الوجود، فهذه المكانة تجسدت من خلال العلاقات التي أقامها مسؤولو الثورة التحريرية مع قادة الدول العربية آنذاك، والقارئ لبيان الفاتح نوفمبر ووثيقة استقلال الجزائر، سيتبين أهمية الفضاء الإقليمي العربي بالنسبة للسياسة الإقليمية الجزائرية، كما تجسدت العلاقة العربية مع الجزائر من خلال مختلف الخطابات والبيانات التي أصدرها مختلف المسؤولين الجزائريين، منذ الاستقلال حتى يومنا هذا.

لقد عملت الجزائر على تحقيق علاقات إيجابية مع الدول العربية، المجاورة لها في المقام الأول، خاصة تلك المتعلقة بالحدود وترسيمها، أما بالنسبة للقضايا التي لم تكن طرفا فيها، وكانت بين الدول العربية، فقد كرست الجزائر جميع جهودها لحل هذه الخلافات، مع التأكيد على اللجوء للطرق السلمية على غرار الوساطة والمساعي الحميدة. فقد برز دور الجزائر في العديد من المواقف التي تخص الدول العربية وذلك نظرا لمكانتها ووزنها السياسي داخل العالم العربي، بالإضافة إلى فعالية سياستها الخارجية، والمناداة بالعمل العربي المشترك.

خـاتـمـة

يعد بحث الجزائر عن الريادة في المغرب العربي، مؤشرا على أهمية هذا الفضاء الجيوسياسي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث أصبح يحمل في الآونة الأخيرة عدة معطيات، أصبحت تمثل رهانات أمنية واقتصادية لها تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، نظرا للتقارب الجغرافي فيما بين الدول المغاربية، إضافة إلى شساعة الإقليم الجزائري وكذا تمركزه في وسط الساحة المغاربية بامتياز، ما يزيد من حالة انكشاف الحدود الجزائرية، ما جعل الجزائر تهتم بالمنطقة المغاربية والمناداة بالعمل الجماعي فيها، لتنمية المنطقة وتأمينها من التهديدات الخارجية.

لم يكن التوجه الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية، نحو المنطقة المغاربية فقط، وللأغراض الأمنية نفسها، فقد انتهجت الجزائر سياسة خارجية تمكنها من الانفتاح على العالم وذلك بتكثيف العلاقات مع الدول الغربية، والتي كان الاتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، وذلك بهدف تحقيق التنمية. كما يجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية يصب في مصلحة الأمن القومي الجزائري، باعتبار العلاقات مع الدول الغربية أقل تهديدا وأكثر استقرارا.

بالرغم من الملاحظات التي وضعت حول تراجع الدبلوماسية الجزائرية في الاهتمام بالعالم العربي، فيمكن القول إن إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وحصول بعض التلاشي في الارتباط مع الدائرة العربية، كان حتمية فرضتها التغيرات التي حصلت في المنظومة الدولية، خاصة إعادة تقسيم الخارطة الاقتصادية، فقد أصبحت الجزائر مهتمة بالتنمية الاقتصادية التي لم تتمكن من تحقيقها مع المجموعة العربية، إضافة إلى فشل العديد من الأنظمة العربية، والتدهور الأمني الذي يحدث فيها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أحمد أبو الوفاء، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية،1999
2. أحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1993
3. أحمد يوسف، ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** ،القاهرة، 1985
4. اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1 ، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، 1979
5. بشار خضري، **أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993
6. التقرير الاستراتيجي لعام 1989 ، فصل النظام الدولي الإقليمي ، القاهرة ، 1990
7. جمال زهران، **تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر**، في: عبد المنعم المشاط، **محرر الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط** ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995
8. جيمس دورتي وبيتر بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر، 1958
9. حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، مصر، دار الكتاب العربي، 2004
10. الخالدي سهيل، **الإشعاع المغربي في المشرق: دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام**، ط1، الجزائر- برج الكيفان، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997
11. خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962**، ج1، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006
12. د. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان- الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009

13. د. علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط03، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة النشر
14. ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت ، دار الحقيقة، 2000
15. سعد أبو القاسم، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي،1992
16. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج.5، 1830 – 1954، ط1، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي 1998
17. شفيق عبد الرزاق السامرائي، **الدبلوماسية**، ط01، طرابلس، الجامعة المقترحة، 2003
18. شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع عمان، بدون تاريخ
19. عاكف يوسف صوفان، **المنظمات الإقليمية والدولية، لبنان**، دار الأحمر للنشر، 2004
20. عباس عبد البديع: **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، القاهرة، مكتبة عين شمس،1988
21. عبد الحسن زلزلة، **الدور الاقتصادي للجامعة العربية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1983
22. عبد السلام صالح عرفة، **التنظيم الدولي**، ط02، الاسكندرية، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997
23. عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995.
24. عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 9أكتوبر 2011
25. علال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي**، الرباط، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988
26. علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6 ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003
27. علي الدين هلال وجميل مطر، **العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981
28. علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1989
29. فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط3 ، دار المستقبل العربي، القاهرة،1984

30. قرني بهجت، جابر سعيد، علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994

31. قنانش محمد و قداش محفوظ :**نجم الشمال الإفريقي 1926 1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**،الجزائر، 1984

32. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض، جامعة الملك سعود، 1989

33. مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2008

34. مجموعة من الباحثين، **نظرية الأمن القومي العربي**، الإمارات العربية المتحدة ،1987

35. محمد أبو الوفاء، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، 1986

36. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى،2002

37. محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

38. محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك**، في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

39. محمد علي الرفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، ط1،لشركة المصرية للطبع و النشر،مصر،1971

40. مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل** ، ط2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1989.

41. من بيان فاتح نوفمبر1954، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**، الجزائر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر،1979

42. منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1969- 2000)**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008

43. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985

44. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2008

45. الهرماسي محمد عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987

46. يحي حلمي رجب، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة، دار الفكر العربي ، 1976

47. يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985

ب. المذكرات والأطروحات:

1. أمجد رمضان فحلة، **العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، دون تاريخ النشر.
2. بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة،2004
3. خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي: على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات**، رسالة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر
4. سعادة ابراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.
5. سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919 – 1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2007 – 2008
6. صمار محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002
7. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2010
8. العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011

9. عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2003 -2004
10. عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، جامعة منتوري، 2007-2008
11. عبد الوهاب بن خليف، **المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996 – 1997
12. عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر 1997.
13. محمد قجالي، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1990

ب. المجلات والدوريات:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، **الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة**، العدد الأول، 1986
2. **الاتحاد المغاربي أمام الامتحان العسير، الصمود أم الخضوع**، الجزائر، مجلة عالم السياسة عدد 20 ، ديسمبر1991
3. أحمد إدريس، **الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد6، سبتمبر 2011
4. أحمد سليم البرصان، **جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، في: المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 15، صيف 2008
5. بهجت جودة، **عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج**، مجلة المستقبل العربي، العدد، 211 ، أيلول 1996
6. عادل الزعيم، **بعد أربعين سنة من قيام جامعة الدول العربية**، مجلة شؤون عربية، عدد 37، 1984
7. عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة**، المستقبل العربي، عدد250، ديسمبر 1999
8. عبد المنعم المشاط، **الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي**، مجلة السياسة الدولية، العدد84، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1986

9. غزالي محفوظ ، **الشركات المتعددة الجنسيات جنوب – جنوب للتعاون الجهوي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،جامعة الجزائر عدد 2، 1988

10. محمد حسين، **تقدير موقف التصعيد الاستخباراتي الإسرائيلي ضد الجزائر**، نشرة شهرية، الدار العربية للدراسات و النشر، ماي 2006

11. محمد عابد الجابري، **تطور فكرة المغرب العربي: وقائع وآفاق**، مجلة دراسات عربية، عدد7، 1983

12. محمود توفيق، **مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية – العربية**، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993

13. مولة عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، المستقبل العربي، عدد262، ديسمبر 2000

ب. **الجرائد واليوميات:**

1. عثمان لحياني، **الجزائر تبلغ الأمم المتحدة موقفها من ليبيا وتعلن الحياد: وفد أممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها العقوبات على نظام القذافي**، جريدة الخبر، عدد 6456، 24 أوت 2011
2. جريدتي "الشروق" و"الخبر" اليوميتين الصادرتين بتاريخ 16 سبتمبر 2013.

ج. **الملتقيات والندوات:**

1. حسين بوقارة، **سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 1994/1993
2. محمد حلمي وآخرون، **الوحدة العربية بين الواقع والأمل**، ندوة المستقبل العربي، العدد09، 1989
3. نوري منير، **أثر الشراكة الأورو- جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي ،17، 18أفريل 2006

II. باللغة الفرنسية:

Ouvrages :

1. Abdelhamid Ibrahimi , **Dimensions Et Perspectives Du Monde Arabe** , Alger
2. Andrej Tusiciny, **security communities and their values : taking masses seriously**, international political science review,2007
3. Dario Batistella, **Théories des relation internationales,** Paris : Presses de sciences po,2009
4. Joseph S. Nye, **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**, (10) Perspectives on International Relation , Boston, Little Brown, 1971
5. Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, **The International Politics of Regions; a Comparative Approach,** Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970
6. Mohamed Ben Elhassen Elalaoui , **La Coopération Entre L'union Eropienne Et Les Pays Du Magreb**, Paris, Nathane , 1994
7. Moncer Rouissi , **Population Et Société Au Maghreb**, Alger O.P.U, 1983
8. Paul Balta, Le Grand Maghreb Des Indépendances A L'an 2000، Éditions Laphomic, Alger 1990
9. Peter Magold, **Super Power International in The Middle East**, (London : Croon Helm), 1978
10. Philipe Moreau Déferges, **les organisations nationales contemporaines**, France, 1996
11. Reinhold niebuhr, **power and ideology in national and international**, in : wiliam fox,theorical aspects of international affairs .
12. Salih Benkobi, **l'Algérie dans tous ses états**, Alger, Kasbah édition, 2009
13. Samir Amin, **L'économie Arabe Contemporaine**, Paris, Les Éditions De Minuit, 1980
14. Saul Bernard Cohen, **geopolitics of the world system, regional geographies for a new era**, Lahnan, rowman and littlefield publishers, 2003
15. Yahia ZOUBIR, the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present , Routledge, London,1st edition

Revues :

1. Abderraouf Ounaies, **Sécurité et partenariat en méditerrannée**, revue défense nationale, janvier2001
2. Conseil de paix et de sécurité ; **Communique de la 291eme Réunion du CPS ;** Addis Abeba ; 26 aout 2011
3. IOM , **IOM Response To the Libyan crisis : External Situation Report** ; 10th October 2O13
4. Jeune Afrique N° 1985- Du 26 Janvier Au 1 Février 1999 .
5. L`Etat Du Monde , **Editions La Decouverte**, Paris
6. Michael Klare, **the new geopolitics**, nation, 19june 2003
7. Pierre Robert Baduel, **le territoire d'Etat entre imposition et subversion : exemples Saharo- Sahéliens**, cultures et conflits, pintems- été1996
8. Robert Barrelt, **US Policy in north Africa, American Arab Affairs**, n°13, Summer 1985

المواقع الالكترونية:

1. http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13989 تاريخ وساعة الزيارة: 2013/8/28، 15:05.
2. فرانس 24، الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود، http://www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-powder-keg-scenario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda تاريخ وساعة الزيارة: 2012/8/27م، 22:02

م.م.، **الجزائر ترفض خروج حل الأزمة في ليبيا عن إطار الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية**، http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13989 تاريخ وساعة الزيارة: 2013/8/28، 15:05.

3. محمد دخوش، **الجزائر تلعب دور «الوسيط الصديق» لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية**، http://www.aldjadidonline.com/permalink/32182.html#ixzz2m7yyGTij، 2013/09/17.
4. مراد .ب، **الجزائر تقود وساطة بين المعارضة والحكومة في تونس لتجاوز الأزمة**، http://essalamonline.com/ara/permalink/27316.html#ixzz2m7z9ekb2، 2013/09/11 19:48:00